





نقاط مرجعية لتصميم  
برامج جامعية في القانون وتنفيذها



مشروع تيوننج الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

# نقاط مرجعية لتصميم برامج جامعية في القانون وتنفيذها

محمد حسين بشايره (المحرر)

المؤلفون:

محمد حسين بشايره، دارينا صليبيا أبي شديد، عبدالله عبدالكريم عبدالله، ماهر قباقيبي، نورالدين كريديس، سناء طوطح، معتصم القضاة، حورية يسعد، يحيى حلوي، مجيد كاسي، عصام الهين، أحمد وشاحي، باسم بشناق، محمد بن جلون، أنس لمشيبي، خالد شيات، محمد رأفت محمود، يانكا بوش-بويسيس، ماريا لويزا سانشير-باروكو، أندريا غاتيني، أندري كوفشونوف

2016  
جامعة ديوستو  
بلباو

**نقاط مرجعية لتصميم وتقديم برامج لدرجات جامعية في القانون**  
النقاط المرجعية هي مؤشرات غير إلزامية وتوصيات عامة تهدف إلى دعم تصميم برامج لدرجات جامعية في القانون وصياغتها وتنفيذها. وقد عمل في إعداد هذه الوثيقة مجموعة متخصصة في هذا المجال ضمت خبراء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا بالتشاور مع عدد من المعنيين (أكاديميين وأرباب عمل وطلاب وخريجين). وقد جاء إعداد هذه النشرة ضمن مشروع نيونج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 543948-TEMPUS-1-2013-1-ES-TEMPUS-JPCR.

تُجَبورولاً تُجَبورولاً نم معدل لومم عورشملا اذه. يا نودبو، نفلؤلما رظن تهجو س كعت (تجناعدلا داوملا) تاعوبطملا مده. اهبه تدراولا تامولعمل لايح تجبورولاً تجبوفملا على تجلونسمة

المحرر: محمد حسين بشايره

المؤلفون: محمد حسين بشايره، دارينا صليبا أبي شديد، عبدالله عبدالكريم عبدالله، ماهر قبايبي، نورالدين كريديس، سناء طوطح، معتصم القضاة، حورية بسعد، يحيى حلوي، مجيد كاسي، عصام الهين، أحمد وشاحي، باسم بشناق، محمد بن جلون، أنس لمشيبي، خالد شيبات، محمد رأفت محمود، يانكا بوش- بويسيس، ماريا لويزا ساتشيز-باروكو، أندريا غاتيني، أندري كوفشونوف

© Tuning

على الرغم من أن المادة جميعها قد تم إعدادها كجزء من مشروع تيوننج، وهي مملوكة للمشاركين فيه رسميًا، إلا أن المؤسسات الأخرى من مؤسسات التعليم العالي لها مطلق الحرية لاختبار المادة واستخدامها بعد نشرها، شريطة الإشارة إلى المصدر.

لا يجوز نسخ ولا حفظ ولا نقل أي جزء من هذه النشرة، بما في ذلك تصميم الغلاف، بأي شكل ولا بأي وسيلة سواء كانت إلكترونية أم ميكانيكية أم بصرية، بواسطة التسجيل أو النسخ، دون إذن مسبق من الناشر.

Cover design: Fotocomposición IPAR, S.Coop. (Bilbao)

© Deusto University Press  
Apartado 1 - 48080 Bilbao  
e-mail: publicaciones@deusto.es

ISBN: 978-84-16982-05-9

National book catalogue No.: BI - 240-2017

Printed in Spain

# المحتويات

9	مقدمة عامة
13	أ. مقدمة
14	1. الشركاء
15	2. علاقة منهجية تيوننج بالجامعات المشاركة
15	3. لمحة عامة عن برامج القانون في الجامعات المشاركة
15	3-1. أوجه الشبه العامة
16	3-2. "فروق خفية" تعزز الأسباب الموجبة لـ "تيوننج"
17	3-3. الجامعات المشاركة التي لا تطرح برامج قانون
19	ب. الكفاءات العامة - منظور موضوعي
19	1. استكشاف الكفاءات العامة
21	2. العملية التي تم اتباعها للتوصل إلى قائمة الكفاءات العامة
23	ج. صياغة قائمة الكفاءات الخاصة ببرامج القانون
23	1. تحديد الكفاءات الخاصة ببرامج القانون
25	2. وصف عملية تحديد الكفاءات الخاصة لتخصص القانون
27	د. التشاور ودراسة الردود
27	1. النتائج المتعلقة بالكفاءات العامة
28	1-1. تقدير أهمية الكفاءات العامة
28	2-1. ترتيب الكفاءات العامة الأكثر أهمية
29	3-1. تقييم مستوى تحقيق الكفاءات العامة
7	

29	2.	النتائج المتعلقة بالكفاءات الخاصة من وجهة نظر أصحاب المصلحة في تخصص القانون
29	1-2.	توكيد قائمة الكفاءات الخاصة ببرنامج القانون
30	2-2.	ترتيب الكفاءات الخاصة الأكثر أهمية
31	3-2.	تقدير مستوى تحقيق الكفاءات الخاصة
31	3.	تفسير النتائج
31	1-3.	الملاحظات الخاصة بالاتفاق العام حول أهمية معظم الكفاءات العامة والخاصة
32	2-3.	ملاحظات متعلقة بانخفاض مستوى تحقيق الكفاءات
35	هـ.	شرح تفصيلي لصحيفة المواصفات الأساسية لتخصص القانون
35	1.	وصف العملية
37	2.	عرض صحيفة المواصفات الأساسية لبرنامج القانون
41	3.	شرح العناصر الرئيسية لصحيفة المواصفات الأساسية الخاصة بالقانون
45	ي.	تصميم ملف توصيف الدرجة العلمية لتخصص القانون
45	1.	مقارنة صحيفة المواصفات الأساسية ببرامج القانون الحالية
46	2.	استكمال الكفاءات الأساسية
47	3.	المساقات
48	4.	مخرجات التعلم الفعّال
59	ز.	العبء الدراسي للطلاب



## مقدمة عامة

يعتبر التقارب بين النظم التعليمية الوطنية داخل الاتحاد الأوروبي معلمًا هامًا في التطور العام للتعليم العالي الحديث في القرن الحادي والعشرين. ويعتبر اليوم الذي تم فيه التوقيع على إعلان بولونيا (19 يونيو 1999) نقطة البداية الرسمية لعملية الموازنة بين نظم التعليم العالي في أوروبا، وهي عملية يتمثل هدفها النهائي في إنشاء منطقة التعليم العالي الأوروبية (EHEA).

لقد أدى التوقيع على إعلان بولونيا إلى سلسلة من الإصلاحات في النظم التعليمية في معظم البلدان الأوروبية. وتتمثل هذه الإصلاحات بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي في ضبط البرامج التعليمية الأساسية، سواء من ناحية بنيتها أو مخرجات برامجها. لا بد من إعطاء دور بارز لتوصيفات الخريجين والدرجات الجامعية بحيث تلبى احتياجات كل من سوق العمل والمجتمع، فضلًا عن المهام المحددة التي ينبغي أن تحققها المؤسسة الأكاديمية. ولذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن يتم على وجه الخصوص توضيح مختلف المستويات التعليمية من ناحية الكفاءات ومخرجات التعلم.

## مساهمة الجامعات في عملية بولونيا ومشروع تيوننج

انطلق مشروع تيوننج في العام 2000، بمبادرة من مؤسسات التعليم العالي والأكاديميين العاملين فيها، وبدعم معنوي ومادي قوي من جانب المفوضية الأوروبية. ومع مرور الوقت تخطى مشروع تيوننج حدود الاتحاد الأوروبي وتحول تدريجيًا إلى نظام منهجي عالمي يغطي قطاعات تعليمية في العديد من مناطق العالم.

ومن المعروف جيدًا أن مشروع تيوننج قد تم تطويره في السياق الواسع للإصلاحات المتواصلة التي تجرى لنظم التعليم العالي الأوروبية، في وقت كان يشهد فيه المجتمع بأسره تغيرات سريعة. وقد جاء اختيار تيوننج اسمًا للمشروع ليعكس فكرة مؤداها أن الجامعات لا تبحث عن التوحيد في برامجها الجامعية، ولا عن أي شيء من قبيل مناهج أوروبية موحدة أو إلزامية أو نهائية، وإنما هي تبحث عن نقاط مرجعية ونقاط تقارب وتفاهم مشترك لا غير. وقد احتلت حماية التنوع الغني للتعليم الأوروبي أولوية قصوى في مشروع تيوننج منذ بدايته، وهو لا يسعى قطعياً بأي شكل من الأشكال إلى تقييد استقلالية الأكاديميين أو الاختصاصيين، ولا إلى تفويض السلطات الأكاديمية المحلية والوطنية.

يسعى مشروع تيوننج إلى ربط الأهداف السياسية لمشروع بولونيا، وفي مرحلة لاحقة استراتيجية لشبونة، بقطاع التعليم العالي. ومع مرور الوقت، تطور تيوننج وأصبح عملية ونهجًا ل (إعادة) تصميم وتطوير وتنفيذ وتقييم وتعزيز جودة برامج الدرجات الجامعية بحلقاتها الثلاث الأولى والثانية والثالثة. يشكل مشروع تيوننج ومنهجيته واحدة من الأدوات الأكاديمية لإيجاد منطقة التعليم العالي الأوروبية (EHEA). هذا وتعكس الحاجة إلى تعليم عالٍ توافقي ومتجانس وقادر على المنافسة احتياجات الطلاب. وكلما ازدادت تنقلات الطلاب، كلما ازداد الطلب على معلومات موثوقة وموضوعية عن الدرجات الجامعية التي تمنحها مختلف مؤسسات التعليم العالي. وبصرف النظر عن هذا، فإن أرباب العمل داخل أوروبا وخارجها على حد سواء يطلبون معلومات موثوقة حول المؤهلات التي تمنحها الجامعات وحول ما تعنيه هذه المؤهلات في الممارسة العملية وفي بيئة سوق العمل. ولذلك، فإن عملية إنشاء أطر وطنية للمؤهلات الأكاديمية هي جزء لا يتجزأ من عملية تطوير المنطقة الأوروبية للتعليم العالي.

يهدف مشروع تيوننج إلى تلبية احتياجات المؤسسات والبنى التعليمية وإلى تقديم منهجية واقعية لتنفيذ النهج القائم على الكفاءة على مستوى مؤسسات وتخصصات التعليم العالي. يقترح تيوننج نهجًا ل (إعادة) تصميم وتطوير وتنفيذ وتقييم وتعزيز جودة برامج الدرجات الجامعية لكل مرحلة من مراحل التعليم العالي. وعلاوة على ذلك، يعتبر تيوننج بمثابة منصة لإعداد نقاط مرجعية على مستوى مجال التخصص. ومن شأن هذا أن يجعل البرامج الدراسية برامج توافقية ومتجانسة وشفافة. يتم التعبير عن النقاط المرجعية المتفق عليها لمجالات التخصص وعن برامج الدرجات الجامعية بلغة الكفاءات ومخرجات التعلم.

وقد نشأ تيوننج بشكل عام من الفهم العام بأن عملية بولونيا تدور حول الجامعات وطلابها وموظفيها الأكاديميين وغير الأكاديميين. إنهم هم، بكل ما لديهم من معارف وخبرات، الذين يجب أن يكون لهم القول الفصل بشأن استراتيجيات الابتكار في ميدان التعليم العالي. إن تيوننج هو مشروع تقوده الجامعات والحركة التي خرجت إلى حيز الوجود كرد فعل من مؤسسات التعليم العالي على التحديات والفرص الجديدة التي برزت في إطار عملية التكامل الأوروبي وإنشاء منطقة التعليم العالي الأوروبية (EHEA).

## مشروع تيوننج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لقد تخطت منهجية تيوننج، كأداة عالمية لتحديث المناهج في سياق تحقيق الكفاءات المهنية، حدود الاتحاد الأوروبي واكتسبت أهمية دولية. فقد لجأت أعداد متزايدة من الجامعات في مختلف البلدان والقارات، في سعيها لتوسيع آفاق تعاونها مع الجامعات الأخرى، إلى استخدامه في بناء برامج مشتركة فيما يتعلق بالتنقل الأكاديمي والتعليم المتكامل، وإدخال نظام الساعات المعتمدة، وتبادل الوحدات التعليمية والاعتراف المتبادل بالمؤهلات.

لقد أصبحت الجامعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضًا تتقن مبادئ منهجية تيوننج من خلال دمج أوصاف الكفاءات العامة والكفاءات الخاصة ضمن التخطيط التعليمي على مستوى مكونات الدرجات الجامعية الكاملة ومكونات الدرجات الفردية.

وقد تم تصميم مشروع تيوننج لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمشروع مستقل تديره الجامعات بالاشتراك مع موظفي جامعات من مختلف البلدان. ومشروع تيوننج لمنطقة الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا يعكس فكرة مؤداها أن الجامعات لا ترمي إلى تجانس برامجها الجامعية، ولا إلى أي نوع من المناهج الموحدة أو الإلزامية أو النهائية، وإنما هي ترمي، ببساطة، إلى الوصول إلى نقاط تقارب وتفاهم مشترك. وقد احتلت حماية التنوع الغني للتعليم أولوية قصوى في مشروع تيوننج منذ بدايته، وهو لا يسعى قطعاً بأي شكل من الأشكال إلى تقييد استقلالية الأكاديميين أو الاختصاصيين، ولا إلى تفويض السلطات الأكاديمية المحلية والوطنية. الأهداف مختلفة تمامًا. يركز تيوننج على نقاط مرجعية مشتركة، والنقاط المرجعية هذه هي مؤشرات غير إلزامية تهدف إلى دعم صياغة برامج للدرجات الجامعية.

لقد نجح مشروع تيوننج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (TEMPUS, 2013-2016) حتى الآن في الجمع بين:

## 8 من جامعات الاتحاد الأوروبي هي:

جامعة دويستو - منسق المشروع، (إسبانيا)، جامعة جرونينجن (هولندا)، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (المملكة المتحدة)، جامعة أرسطو (اليونان)، جامعة انجيه (فرنسا)، جامعة بادوفا (إيطاليا)، جامعة مالطا (مالطة) وجامعة قبرص (قبرص)؛

## 22 جامعة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي:

جامعة مولود معمري - تيزي وزو من تيزي وزو وجامعة الجزائر (الجزائر)، جامعة محمد الأول وجامعة مولاي إسماعيل (المغرب)، جامعة القاهرة وجامعة قناة السويس (مصر)، كلية فلسطين الأهلية الجامعية والجامعة الإسلامية في غزة (الأراضي الفلسطينية المحتلة)، الجامعة الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا والجامعة الدولية العربية (سوريا)، جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية والجامعة الهاشمية (الأردن)، جامعة المنستير، جامعة جندوبة وجامعة تونس (تونس)، الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم، جامعة الروح القدس - الكسليك، جامعة البلمند، وجامعة بيروت العربية (لبنان)، الجامعة الدولية الليبية الطبية وجامعة عمر المختار (ليبيا).

يشمل المشروع أيضا ثلاثة شركاء اجتماعيين: اتحاد الجامعات العربية، وهو منسق المشروع (الأردن)، المديرية العامة للتعليم العالي (لبنان)، والمكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار (سوريا).

يحاول المشروع إضفاء الطابع المؤسسي على استخدام منهجية تيوننج في ممارسات مؤسسات التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبر بناء إطار لبرامج دراسية توافقية ومتجانسة وشفافة. وهو يهدف إلى تطبيق منهجية تيوننج في الجامعات وتطوير نقاط مرجعية في أربعة تخصصات هي: هندسة العمارة، والقانون، والتمريض، والسياحة. تشمل النتائج الرئيسية للبرنامج، من بين ما تشمل عليه، إعداد وتنفيذ ومراقبة وتحسين برامج الدرجات الجامعية في المرحلة الأولى في التخصصات المذكورة. وقد تم تصميم المشروع خصيصاً لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين جامعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي.

يحتوي هذا الكتيب على النتائج العامة الرئيسية التي توصلت إليها مجموعات التخصصات في إطار مشروع تيوننج للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعكس هذه النتائج بالإجمال الإجماع الذي توصل إليه أعضاء المجموعة والخبراء الدوليون في مجال الاختصاص. نأمل ونعتقد أن المواد الواردة في هذا الكتاب ستكون مفيدة جدا لجميع مؤسسات التعليم العالي التي ترغب في تطبيق نهج الكفاءة هذا القائم على الكفاءات، وأنه سيساعدهم على إيجاد واستخدام أدوات أكثر ملاءمة لتبني أو إيجاد برامج للتعليم العالي تستجيب لاحتياجات مجتمع اليوم.

لقد أصبح نشر النقاط المرجعية حقيقة واقعة نظرًا للعمل الجماعي لمجموعة التخصص و الفرق المشروع من الجامعات المشاركة من أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وموظفيها الأكاديميين والإداريين الذين نود أن نعرب عن امتناننا الصادق لهم. كما نؤكد تقديرنا العميق لجميع الخبراء من أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذين قدموا إسهامًا كبيرًا في تطوير النقاط المرجعية لتصميم وتقديم برامج لدرجات جامعية في مختلف التخصصات.

نأمل أن يجد القراء هذا الكتيب مفيدًا وممتعًا على حدّ سواء.

*Pablo Beneitone*

مدير أكاديمية تيوننج، جامعة دوستو (إسبانيا)

*Ivan Dyukarev*

مدير المشروع، أكاديمية ديوستو (إسبانيا)

## مقدمة

يتضمن مشروع تيوننج لتطوير التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - الذي تقوده جامعة ديوستو - مجموعة تخصص القانون، إضافة إلى المجموعات الأخرى وهي: السباحة، هندسة العمارة، والتمريض. وتضم مجموعة تخصص القانون 15 جامعة مشاركة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتماشياً مع منهجية وأهداف "تيوننج" تهدف مجموعة تخصص القانون إلى ما يلي:

- تحديد وتحليل أوجه الشبه والاختلاف بين برامج القانون في الجامعات المشاركة
- إعداد صحيفة مواصفات أساسية لتخصص القانون تتمحور حول الكفاءة، وتستند إلى المعلومات المشتركة والخبرة المتبادلة بين الجامعات المشاركة من خلال مشروع تيوننج.
- إعداد ملف توصيف للدرجة العلمية ومراقبة تنفيذه في إحدى الجامعات المشاركة لمدة عام دراسي واحد خلال فترة مشروع تطوير التعليم.
- إعداد تقرير يصف العملية التي تم اتباعها والنتائج التي يتم التوصل إليها والدروس المستفادة، بح يث تكون إنجازات مشروع تطوير التعليم مرجعاً دولياً لتطوير نماذج تعليم وتدريب وتقييم برامج القانون.

تعطيك هذه البنود فكرة عن الشركاء وعلاقة منهجية تيوننج بهم وأوجه الشبه والاختلاف بين برامج القانون في جامعاتهم.

<sup>1</sup> تجدون التعريف بأكاديمية تيوننج ونشاطاتها على الموقع التالي:  
<http://tuningacademy.org/tuning-academy/?lang=en>

## 1. الشركاء

فيما يلي قائمة بالجامعات المشاركة الممثلة في مجموعة تخصص القانون:

- جامعة الجزائر 1 (الجزائر)، ويمثلها ماجد كاسي.
- الجامعة العربية الدولية (سوريا) ويمثلها ماهر قباقيبي.
- جامعة بيروت العربية (لبنان) ويمثلها عبد الله عبد الكريم عبد الله.
- جامعة القاهرة (مصر) ويمثلها أحمد وشاحي.
- الجامعة الهاشمية (الأردن) ويمثلها معتصم القضاة.
- جامعة الروح القدس كاسليك (لبنان) وتمثلها دارينا صليبا.
- الجامعة الإسلامية في غزة (فلسطين) ويمثلها باسم بشناق.
- جامعة جندوبة (تونس) وتمثلها سوسن كريشان خلف الله.
- جامعة محمد الأول (المغرب) ويمثلها يحيى حلوي.
- جامعة مولاي إسماعيل (المغرب) ويمثلها محمد بن جلون.
- جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر) وتمثلها حورية يسعد.
- جامعة عمر المختار (ليبيا) ويمثلها عصام الهين.
- الكلية الجامعية الأهلية في فلسطين (فلسطين) وتمثلها سناء طوطح.
- جامعة تونس (تونس) ويمثلها نور الدين كريديس و محمد علي بن زينة.
- جامعة اليرموك (الأردن) ويمثلها محمد بشايره.

كما تضم مجموعة تخصص القانون أيضاً خبراء من الجامعات الأوروبية المشاركة، هم: الأستاذ الدكتور أندريا غاتيني من جامعة ديلي ستودي دي بادوفا، و الدكتورة ماريا لويزا سانتشيز باروكو من جامعة ديوستو، و الأستاذة الدكتورة يانكا بوش-بويسيس من جامعة خرونينغن، و الدكتور أندريه كفشونوف من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في لندن.

## 2. علاقة منهجية تيوننج بالجامعات المشاركة

لقد تم اتخاذ - أو سيتم اتخاذ - خطوات مهمة نحو إصلاح التعليم العالي في دول الجامعات المشاركة. وجاءت هذه الخطوات تعزيزًا للخطط الاستراتيجية المتفق عليها على المستوى المحلي لكل دولة<sup>2</sup>. وقد نشأ هذا من حقيقة أنّ التعليم العالي يلعب دورًا مهمًا في تطوير الموارد البشرية التي تعتبر رأس مال أساسي لهذه الدول.

وفي سياق هذه السياسات المحلية، قامت كليات القانون في الجامعات المشاركة بمراجعة برامجها، وتبنت بيانات واضحة وصريحة بشأن رسالتها وأهدافها. ففي العديد من الدول تم تطبيق معايير الاعتماد - أو التخطيط لتنفيذها - على المستوى المحلي. في لبنان، تسير الجامعات المشاركة أيضًا نحو طلب الاعتماد الدولي من وكالات دولية قديرة. كذلك فإنّ منهجية تيوننج تفسح المجال لعدد أكبر من فرص التعاون بين الجامعات المشاركة ونظيراتها في الدول الأخرى.

و لذلك جاء مشروع تطوير التعليم في الوقت المناسب، حيث يمكن لمنهجية تيوننج أن تعزز جهود الجامعات المشاركة نحو تحسين ودعم برامج أكثر شفافية تحتوي على مخرجات تعلم وكفاءات محددة. و سيكون ملف توصيف الدرجة العلمية الذي سيتم تصميمه خلال المشروع معيارًا مرجعيًا لمراجعة البرامج الحالية في الجامعات المشاركة، أو لإعداد برامج جديدة تستند إلى الكفاءات.

كما أنّ برامج القانون المبنية على الكفاءات قد تعطي الخريجين فرصة لممارسة القانون في بلد آخر غير ذلك الذي يدرسون فيه بمتطلبات إضافية أقل. في الواقع، لقد قامت العديد من كليات القانون في الولايات المتحدة وأوروبا بتصميم مساقات تُطلع الطلاب على الأنظمة القانونية المختلفة بحيث يسهل على الخريجين ممارسة القانون في العديد من النظم القانونية<sup>3</sup>. ويُعتقد أيضًا بأنّ التعليم القانوني المبني على الكفاءة يمكن أن يضع الخريجين في موقع أفضل للحصول على شهادة مهنية من الدول الأخرى. وتعزيزًا لأهداف إعلان بولونيا الصادر في 19 حزيران من العام 1999<sup>4</sup>، تم اعتبار منهجية تيوننج تدويلاً للتعليم القانوني من خلال تسهيل انتقال الطلاب بين برامج القانون المتطابقة والمتعادلة.

## 3. لمحة عامة عن برامج القانون في الجامعات المشاركة

### 3-1. أوجه الشبه العامة

تطرح 12 جامعة مشاركة برامج بكالوريوس في القانون ذات خصائص مشتركة. وتغطي هذه البرامج أهداف الفروع الرئيسية للقانون وهي: القانون المدني، والقانون التجاري، والقانون الإداري،

<sup>2</sup> مثلًا، يمكن معرفة الاستراتيجية المحلية للتعليم العالي في الأردن بزيارة الموقع التالي: [www.mohe.gov.jo/Portals/0/2011-2013.pdf](http://www.mohe.gov.jo/Portals/0/2011-2013.pdf)

<sup>3</sup> Joan Mahoney, 'The Internationalisation of Legal Education' 2 Amsterdam F. L. 43 (2009-2010).

<sup>4</sup> تجدون معلومات عن إعلان بولونيا على الموقع التالي: <http://www.ehea.info/article-details.aspx?ArticleId=5> (آخر زيارة 18 نيسان 2015)

والقانون الدستوري، والقانون الجنائي، والقانون الدولي العام، والقانون الدولي الخاص، وأصول المحاكمات المدنية، وأصول المحاكمات الجزائية، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون البيئات.

هناك قناعة مشتركة وراء برامج القانون هذه، وهي أنّ خريجي كليات القانون أو الأكاديميين أو المحامين يقومون بنشر المعرفة القانونية ويرفعون مستوى الوعي بأهمية أحكام القانون. وقد أدى هذا الوعي العام إلى نشوء برامج تركز على المعرفة. فالمساقات وأساليب التدريس ليست مصممة للممارسة المهنية. حتى إذا كان البرنامج يشتمل على مساقات تهدف إلى تطوير المهارات العملية لدى الطالب، فإنّ هذه المساقات قليلة ولا تغير من الهوية العامة للبرنامج.

لقد تمت هيكلة بعض برامج القانون هذه بناءً على نظام الفصول والساعات المعتمدة (110 ساعة معتمدة كما في جامعة عمر المختار في ليبيا، و 141 ساعة معتمدة كما في جامعة اليرموك في الأردن). وهناك برامج تتبّع نظام السنوات الدراسية. اللغة العربية هي لغة تدريس برامج القانون في معظم هذه البرامج الاثني عشر. بينما تقدّم جامعة القاهرة برنامج قانون يُدرّس باللغة العربية، إلا أنها مُثّلت في المشروع ببرنامج خاص يُدرّس بالإنجليزية. تشتمل برامج أخرى مساقات بلغات أجنبية، مثل الإنجليزية أو الفرنسية، مع وجود بعض الاستثناءات.

ومن الجدير بالذكر أنّ الجامعة الإسلامية في غزة تطرح برنامجاً في "الشريعة والقانون" حيث تُشكّل مساقات القانون 78 ساعة معتمدة من أصل 148 ساعة معتمدة. بينما تضم برامج القانون في الجامعات المشاركة مساقات شريعة في قانون الأحوال الشخصية، لا تقتصر مساقات قانون الأحوال الشخصية في جامعة الروح القدس في الكيبل على الشريعة.

كذلك كشفت النقاشات التي دارت بين أعضاء مجموعة تخصص القانون حقيقة أنّ مخرجات التعلّم المرجوة من هذه البرامج هي نفسها في الجامعات المشاركة التي تدرّس القانون، و بالتالي يتوقع من الخريجين امتلاك حصيلّة معرفيّة بمبادئ وأحكام القانون، والقدرة على تطبيقها على أرض الواقع. ولكن يترتب على الخريجين أن يحسنوا مهاراتهم من خلال شهادات مهنية يضمّوها إلى الممارسة القانونية المهنية. وبالفعل، اعتمدت مهنة القانون في كافة الدول المُمثّلة في مجموعة تخصص القانون - بما فيها المهنة القضائية - على برامج الشهادة المهنية التي تديرها مؤسسات مهنية أو كليات القانون، بينما يتم تدريب المرشحين للوظائف القضائية من قِبَل هيئات خاصة مثل المعهد القضائي.

### 2-3 "فروق خفية" تعزز الأسباب الموجبة لـ "تيوننج"

من المثير للاهتمام أنه في الوقت الذي تشترك فيه برامج القانون في الجامعات المشاركة في الخصائص ذاتها - بما فيها عناوين المساقات المتشابهة - تبيّن أنّ المساقات التي تتشابه ظاهرياً من حيث الاسم والساعات المعتمدة هي في حقيقة الأمر مختلفة من حيث مستوى محتواها. ففي إحدى الجامعات المشاركة يمكن أن يتم تصميم إحدى المساقات لطلاب السنة الأولى بينما تُدرّس هذه المادة لمستوى متقدّم لطلاب السنة الثالثة أو الرابعة. وبالتالي لا يمكن لهذه المساقات أن تتساوى مع بعضها البعض.

إنّ حقيقة التشابه الظاهري بين المساقات الذي لا يضمن تشابه المحتوى أو مستوى المعرفة، يؤكّد ويبرز علاقة المساقات المبنية على الكفاءة. بمعنى أنّ مقارنة المساقات من حيث الكفاءات المستهدفة ومخرجات التعلّم المرجوة يمكن أن يكون أكثر قبولاً ومصادقية عند تحديد المساواة بين المساقات.



وعليه، يمكن للمرء أن يفترض بأنّ التقدير الأكاديمي ومشاريع التبادل الطلابي يجب أن توفرها مسافات تعتمد على الكفاءة وليس على أيّ شيء آخر.

### 3-3. الجامعات المشاركة التي لا تطرح برامج قانون

هناك ثلاث جامعات شريكة لا تشترك مع الجامعات الأخرى في الخصائص المنوه عنها أعلاه، وهي جامعة تونس في تونس، وفيها برنامج يركز على حقوق الإنسان، ولا يغطي مسافات مشتركة لها علاقة بفروع القانون الرئيسية، وخريجوها بشكل عام غير مؤهلين لتحصيل شهادة مهنية.

كذلك الحال بالنسبة للجامعة الهاشمية في الأردن، التي لا تطرح برنامج بكالوريوس في القانون، إنما تقدّم برنامجاً في المحاسبة والقانون التجاري، وهذا يهدف إلى تخريج محاسبين لديهم معرفة كافية بالقانون التجاري المصمم لمهنة المحاسبة.

وينطبق الحال أيضاً على الجامعة العربية الدولية في سوريا، وهذه الجامعة لا تطرح برنامجاً في القانون، حيث يمكن جمع تفاصيل من برنامج بكالوريوس القانون من جامعة دمشق، ليتبين أنه يعكس المتطلبات التنظيمية المحلية لبرنامج كهذا في سوريا.

في ضوء هذه المراجعة لبرامج القانون الحالية في الجامعات المشاركة، قام أعضاء مجموعة تخصص القانون بمناقشة وإعداد قائمة الكفاءات العامة وقائمة الكفاءات الخاصة لبرنامج القانون. وبعد عملية التشاور، قامت مجموعة تخصص القانون بإعداد صحيفة المواصفات الأساسية لبرنامج القانون. توضح الفقرات التالية هذه العملية والكفاءات الناتجة عنها.



## ب

# الكفاءات العامة - منظور موضوعي

## 1. استكشاف الكفاءات العامة

أمعنت مجموعة تخصص القانون النظر في الكفاءات العامة التي يجب على طالب القانون أن يحصل عليها كشخص مثقف وكعضو مسؤول في المجتمع. يُنظر إلى الكفاءات العامة هنا كمهارات، وسلوكيات، وقدرات يمكن أن تساعد في تحسين كفاءات محددة في مجال القانون. على سبيل المثال، مهارات التفكير والتحليل الأساسية والعامة، والقدرة على اتخاذ قرارات منطقية تعتبر مهارات ضرورية عمومًا لإدارة الشؤون اليومية. في الوقت نفسه، تعزز هذه المهارات وتدعم العمل المهني للمحامي في التعامل مع المساقات والمسائل القانونية وتطبيق القانون على معطيات معينة.

كما يتوقع من خريج الجامعة - كعضو في المجتمع يتفاعل مع الآخرين ويخدم مجتمعه - أن يكون قد طوّر مهارات تواصل وروح الالتزام والإخلاص والقدرة على التصرف بشكل أخلاقي.

وعليه اقترحت مجموعة تخصص القانون قائمةً بالكفاءات العامة اشتملت على مهارات التفكير والمهارات التنظيمية ومهارات التواصل والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية.

بعد ذلك تمت مناقشة القائمة المبدئية للكفاءات العامة عبر التخصصات الأربعة. تمخّض عن النقاش تبني الكفاءات العامة التالية:

- تمكين الآخرين
- روح الانتماء والإخلاص
- المحافظة على القيم والتراث الثقافي
- المهارات التنظيمية

- العمل بشكل فردي
- احترام التعددية والتنوع الثقافي
- حماية البيئة والمحافظة عليها
- البحث عن المعلومات من مصادر متنوعة
- مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- التواصل باستخدام لغة ثانية (غير اللغة الأم)
- إجراءات الصحة والسلامة
- المبادرة
- القيادة بشكل فعال
- المرونة والتكيف مع المواقف المختلفة
- الحزم
- حقوق الإنسان
- التحفيز الذاتي
- تطبيق المعرفة في المواقف العملية
- العمل ضمن فريق متعدد الاختصاصات
- اتخاذ قرارات منطقية
- الإبداع والابتكار
- التصرف بشكل أخلاقي والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية
- المحافظة على جودة العمل
- تحديد المشكلات وحلها
- المحافظة على التعليم المستمر
- التواصل اللفظي والكتابي مع فئات مختلفة من الناس
- التفكير الناقد والتحليل والتركيب
- إدارة الوقت بشكل فعال

## 2. العملية التي تم اتباعها للتوصل إلى قائمة الكفاءات العامة

في اجتماعهم الأول في البحر الميت في الأردن في شهر أيار من العام 2014، قام أعضاء مجموعة تخصص القانون بوضع عدد من برامج القانون التي تُطرح في الجامعات المشاركة. وتم الاتفاق على أنّ برامج القانون الحالية تشترك في الصفات ذاتها وعلى أنها قائمة على منظورات مشابهة. وبالتالي، فإنّ كافة الدول ذات العلاقة هي دول قانون مدني وشهادة القانون فيها ضرورية ولكنها ليست كافية لممارسة المهن القانونية.

قامت مجموعة تخصص القانون - بمساعدة خبراء من جامعات أوروبية - بإجراء تمرين عصف ذهني للتوصل إلى مفهوم عام للكفاءات العامة ورأي مشترك حول دور المحامي، كما تم اقتراح العديد من الكفاءات العامة. بعد ذلك اعتمد الأعضاء الكفاءات العامة التي تم اقتراحها في مشاريع تيوننج السابقة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وروسيا والولايات المتحدة، حيث وُجد أنّ الكثير من الكفاءات المقترحة في هذه المشاريع كانت مطابقة أو قريبة من الكفاءات العامة التي تم ذكرها أثناء وضع بعض برامج القانون في الجامعات المشاركة وتمرين العصف الذهني.

تم اعتبار بعض الكفاءات العامة على أنها وثيقة الصلة ببرنامج القانون، ومنها: مهارات التفكير والتواصل، والمسؤوليات الأخلاقية. وفي الوقت نفسه، اعتُبرَ البعض الآخر من الكفاءات غير ذي صلة ببرنامج القانون. على سبيل المثال، وُجد أنّ كفاءة الالتزام بإجراءات الصحة والسلامة ليس لها علاقة ببرامج القانون، حيث لم يمكن التفكير في أية كفاءة خاصة مبنية على مثل هذه الكفاءة العامة.

كما أن مجموعة تخصص القانون لم تأخذ بعين الاعتبار بعض الكفاءات العامة التي تم في وقت لاحق ضمها في القائمة النهائية للكفاءات العامة التي وضعتها المجموعات الأربع العاملة ضمن مشروع تطوير التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن هذه الكفاءات: الحزم والقدرة على تمكين الآخرين.

بالمقابل، لم تتجاوز قائمة الكفاءات العامة النهائية عن الكفاءات العامة التي اقترحتها مجموعة تخصص القانون. بيد أنه من حيث الشكل والصياغة، تم دمج بعض الكفاءات أو إعادة صياغتها.



## ج

# صياغة قائمة الكفاءات الخاصة ببرامج القانون

## 1. تحديد الكفاءات الخاصة ببرامج القانون

قامت مجموعة تخصص القانون أيضًا بإعداد قائمة ضمت تسع عشرة كفاءة خاصة لبرنامج القانون. ويمكن تصنيف هذه الكفاءات الخاصة على النحو التالي:

### أ. مستوى المعرفة القانونية ونطاقها

- المعرفة والقدرة على تفسير وتطبيق المبادئ العامة للقانون والنظام القانوني
- المعرفة والقدرة على تفسير وتطبيق النصوص والمبادئ القانونية الخاصة بالنظام القانوني المحلي والدولي في قضايا معينة
- الوعي الدقيق بالظواهر الفلسفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتاريخية والشخصية والسيكولوجية، وأخذها بعين الاعتبار عند وضع وتفسير وتطبيق القانون
- فهم مبادئ وعملية الوسائل البديلة لحل النزاعات عند حل النزاعات.

### ب. مهارات التفكير والاستنتاج والبحث

- قدرة جيدة على استنتاج ومناقشة وفهم وجهات النظر المختلفة والتعبير عنها من أجل اقتراح حلول منطقية

- القدرة على تحليل المساقات القانونية المعقدة وتلخيص نقاشاتها بشكل دقيق
- القدرة على التحليل الناقد للنظام القانوني
- القدرة على اتخاذ الإجراء القانوني المناسب في الأماكن المختلفة
- القدرة على تحديد المعلومات اللازمة لصياغة الرأي القانوني
- القدرة على تطبيق معايير البحث العلمي أثناء النشاط المهني
- القدرة على استخدام الموارد القانونية الإلكترونية اللازمة أثناء الممارسة القانونية
- القدرة على الإسهام في وضع حلول وأنظمة قانونية جديدة في القضايا العامة والخاصة

### ج. التواصل بلغة قانونية واضحة ودقيقة:

- القدرة الجيدة على التعبير اللفظي والكتابي بلغة تقنية سلسلة من خلال استخدام مصطلحات قانونية دقيقة وواضحة
- معرفة كافية بلغة أجنبية، والقدرة على العمل بكفاءة في الميدان القانوني

### د. الأخلاقيات المهنية:

- القدرة على التصرف بإخلاص وجدّ وشفافية في الدفاع عن مصالح الموكلين
- إدراك البُعد الأخلاقي لمهنة القانون والمسؤولية الاجتماعية لخريج القانون والتصرف بناءً على ذلك.

### هـ. الالتزام

- الالتزام بالعدل والنزاهة في كافة المواقف التي تهم خريج القانون
- الالتزام بحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي و سيادة القانون
- القدرة على تقديم الخبرة القانونية كعضو في فريق قانوني أو في فريق متعدد الاختصاصات.



## 2. وصف عملية تحديد الكفاءات الخاصة لتخصص القانون

توصل أعضاء مجموعة تخصص القانون إلى اتفاق بشأن الكفاءات الخاصة المذكورة أعلاه من خلال تحديد الكفاءات التي ترتبط مباشرة بالنتيجة العامة المرجوة من برنامج القانون كما دُكرَ آنفاً في البند رقم 2-4. من الواضح جداً أنّ تحقيق تلك المخرجات العامة يتطلب تطويراً لمهارات التفكير ومهارات التواصل وكذلك الالتزام باستخدام المعرفة القانونية من أجل خدمة مصالح العملاء بل والمجتمع ككل.

إضافة إلى تلك الكفاءات الخاصة التي يمكن استنتاجها مباشرة من تحديد المخرجات العامة لبرنامج القانون، قامت مجموعة تخصص القانون بدراسة ناقدة وبمناقشة لقوائم الكفاءات الخاصة لبرامج القانون التي تم تحديدها في مشاريع تيوننج السابقة. على وجه الخصوص، شعروا بأن قائمة الكفاءات الخاصة التي خرج بها مشروع "تيوننج أوروبا" قد عكست كثيراً الكفاءات الخاصة ذات الصلة من وجهة نظر الأعضاء المشاركين. ولكن تم دمج بعضها وحذف البعض الآخر على اعتبار أنها كانت مكررة.

كذلك أخذت مجموعة تخصص القانون بعين الاعتبار التوقعات بشأن الوظائف القانونية في دول الجامعات المشاركة والشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموماً. هناك حقيقتان جديرتان بالتمعن. الأولى هي أنّ معظم الدول الممثلة في مجموعة تخصص القانون مثل مصر والأردن ولبنان وفلسطين وسوريا تمثل مصدرًا للقوى العاملة المتعلمة التي يجري توظيفها في دول أخرى تتميز بالتطور الاقتصادي المستمر، وهو ما يجعلها بحاجة متزايدة للعمال والمهنيين.

الحقيقة الثانية المتعلقة بتوقعات الوظائف القانونية هي أنّ معظم الدول الممثلة في مجموعة تخصص القانون هي أيضاً تضع وتنقذ خطراً من أجل تعزيز القطاع الخاص المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية. وهذه الخطط تتضمن تغييرات هامة في دور القطاع الخاص والاحتياجات والأهداف التي تندرج ضمن الإصلاح التشريعي فيما يتعلق بمختلف القطاعات. ولتوضيح مثل هذه التغييرات والتعدلات، نعطي المثال التالي: إنّ معظم الدول ذات العلاقة قد وضعت خلال السنوات العشر الماضية قوانين للتنافسية مُعلنة الانتقال من الاحتكار الحكومي في العديد من المرافق إلى الخصخصة وسياسات السوق الحرة.

النتيجة المزدوجة للحقيقتين السابقتين هي نتيجة مضاعفة. فقد تم تهيئة السوق المحلية لزيادة التنافس، ولأشكال جديدة من العلاقات القانونية (مثل الشراكات - بين القطاعين العام والخاص)، وحتى لإطار جديد لصناعة وتنفيذ القانون (مثل تقديم هيئات تنظيمية مستقلة مدعومة بسلطات تقديرية واسعة لإصدار قرارات تنظيمية ملزمة).

إلى جانب ذلك، و بينما يُتوقع من المحامين أن يتكيفوا مع هذه التغييرات، عليهم أيضاً أن يكونوا قادرين على العمل في أوساط جديدة تضم أفراداً دوليين سواء على الصعيد المحلي أو من خلال العمل في دول أخرى.

لقد شكّلت هذه التطورات المحتملة - التي بدأت بالفعل في بعض الدول - الكفاءات الخاصة لتخصص القانون. على سبيل المثال، تشمل قائمة الكفاءات الخاصة التواصل باستخدام لغة ثانية، والعمل ضمن فريق متعدد الاختصاصات والمعرفة بنظام القانون الدولي.

إضافة إلى ذلك، تبرز سرعة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية طبيعة القانون كميدان معرفي دائم التغير والتطور. فلا يُتوقع من أي برنامج من برامج القانون أن يعلم الطلاب كافة المسائل القانونية الجديدة، ولا أنواع العلاقات والمسؤوليات التي تنشأ عن هذه التطورات. كذلك فإن برنامج القانون الجيد هو ذلك الذي يدرّب الطلاب على التعلّم الذاتي. ومن هنا تأتي الكفاءات الخاصة المتعلقة بما يلي: "القدرة على تطبيق معايير البحث العلمي خلال النشاطات المهنية" و"القدرة على استخدام المصادر القانونية الإلكترونية أثناء إجراء الممارسة القانونية"، ما يعزز من الكفاءات العامة للتعليم المستمر ومهارات البحث.

## التشاور ودراسة الردود

كجزء من منهجية تيوننج، تم إجراء دراسة لتقييم والتحقق من القوائم المقترحة العامة والخاصة. طُلبت الاستبانة من المستجيبين تقدير كل كفاءة خاصة وكل كفاءة عامة على نحو مستقل من حيث الأهمية والتحقق، وذلك باستخدام مقياس من 1 (أدنى درجة) إلى 4 (أعلى درجة). كما طُلب من المستجيبين أيضًا إعطاء تقديرات لخمس كفاءات عامة وخمس كفاءات أخرى خاصة باعتبارها الأكثر أهمية وترتيبها تنازليًا.

قام أعضاء مجموعة تخصص القانون بتوزيع الاستبانة في بلادهم ومناطقهم. كان العدد الكلي لأصحاب المصلحة المستجيبين في برامج القانون 587 مستجيبًا فيما يتعلق بالكفاءات العامة موزعين كالتالي: 121 أكاديميًا، 104 أرباب عمل<sup>5</sup>، 234 طالبًا، 124 خريجًا. فيما يتعلق بالكفاءات الخاصة، كان هناك 454 مستجيبًا منهم 101 أكاديميًا، 82 رب عمل، 166 طالبًا، 105 خريجًا.

### 1. النتائج المتعلقة بالكفاءات العامة

أثبتت نتائج الدراسة المتعلقة بقائمة الكفاءات العامة صحة القائمة الأصلية. لم تصادق النتائج على أهمية الكفاءات العامة وحسب، بل بيّن تحليل هذه النتائج إجماعًا عامًا بين المجموعات المختلفة من أصحاب المصلحة. وبالفعل، جاءت النتائج التي تم التوصل إليها في مجال القانون (“على مستوى مجموعة الاختصاص”) ونتائج المستجيبين في الدراسة كلها (“مستوى المشروع”) جاءت جميعها نتائج داعمة. ويمكن بيان صحة الكفاءات العامة من حيث درجة الأهمية والتقدير حسب نتائج الدراسة.

<sup>5</sup> يتضمن أرباب العمل ممارسين قانونيين، قضاة، لمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة، ورؤساء أقسام قانونية في المؤسسات الخاصة والحكومية.

## 1-1. تقدير أهمية الكفاءات العامة

تم إعطاء جميع الكفاءات العامة تقديرات أعلى من 2. بما أن الاستبانة قد استخدمت مقياس الأهمية تصاعدياً من 1 إلى 4، دلّت النتائج على أن جميع الكفاءات العامة مهمة. ولكن كان هناك اختلافات بشأن تحديد أي الكفاءات العامة هي الأكثر أهمية. اتفقت مجموعة تخصص القانون على أن الدرجة 3 يمكن استخدامها كخط محدد للإشارة إلى الكفاءات الأكثر أهمية. هذا لأن الكفاءات العامة التي تم تقييمها أقل من 3 كانت قليلة.

على مستوى المشروع، تم تقدير جميع الكفاءات العامة - باستثناء اثنتين - بأعلى من "3"، ما عدا كفاءتي "العمل بشكل فردي" و"تمكين الآخرين" اللتين تم تقديرهما أقل من "3".<sup>6</sup> تماشياً مع هذه النتيجة، قام جميع المستجيبين على مستوى المجموعة بتقدير هاتين الكفاءتين أدنى من 3. ولكن الخريجين على مستوى مجموعة الاختصاص أيضاً قدروا الكفاءات العامة التالية أدنى من 3: احترام التعددية، المرونة، مهارات التفكير، روح الانتماء، القدرة على العمل ضمن فريق قانوني متعدد الاختصاصات.

## 2-1. ترتيب الكفاءات العامة الأكثر أهمية

طلّبت الاستبانة من المستجيبين ذكر أعلى خمس كفاءات عامة من حيث الأهمية. كان تحليل هذه القوائم كالتالي: الكفاءة التي صنّفت الأولى على القائمة أعطيت 5 نقاط، والثانية 4 نقاط، والثالثة 3 نقاط، والرابعة نقطتين، والخامسة نقطة واحدة. بعد ذلك تم حساب متوسط النقاط التي حصلت عليها كل كفاءة عامة، ووضّعت الكفاءات بترتيب تصاعدي حسب متوسط النقاط التي تعكس التقدير.

ولتحديد أي الكفاءات العامة صنّفت الأكثر أهمية، قرّرت مجموعة تخصص القانون بأن أعلى خمس كفاءات عامة هي تلك التي حصلت على أعلى متوسط. وعليه، اتفقت مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة على مستوى أهمية الكفاءات العامة إذا كانت نسبتها عالية، لأن هذا يدل على أن المستجيبين قد اختاروها بتقدير عالٍ نسبياً من بين أعلى خمس كفاءات عامة.

ومن هنا ظهرت الكفاءات العامة التالية من بين أعلى خمس كفاءات حسب كل مجموعة مستجيبين على مستوى المشروع ومستوى مجموعة الاختصاص:

- (أ) إدارة الوقت بشكل فعال
- (ب) القدرة على التفكير الناقد والتحليل والتركيب
- (ج) تحديد المشكلات وحلها

<sup>6</sup> أعطى الأكاديميون من كافة التخصصات كفاءة العمل بشكل فردي تقييماً أدنى من 3. بينما قيم أرباب العمل والطلاب الخريجون "العمل بشكل فردي" و"تمكين الآخرين" أدنى من 3 على مقياس الأهمية تصاعدياً من 1 إلى 4.

- (د) المحافظة على التعليم المستمر
- (هـ) التواصل اللفظي والكتابي مع فئات مختلفة من الناس
- (و) الحزم
- (ز) المحافظة على جودة العمل
- (ح) التصرف بشكل أخلاقي والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية.

من بين الكفاءات المذكورة أعلاه، تظهر الكفاءات الثلاث الأولى (أ، ب، ج) من بين أعلى خمس كفاءات عامة حسب كل مجموعة من أصحاب المصلحة سواء على مستوى المشروع أو على مستوى مجموعة الاختصاص. أما باقي الكفاءات (د، هـ، و، ز، ح، ط) فقد حصلت على تقدير متقدم في بعض قوائم التقييم - وليس فيها جميعها - حسب مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة.

### 3-1. تقييم مستوى تحقيق الكفاءات العامة

تشير نتائج الدراسة إلى حقيقة أنّ كافة أصحاب المصلحة يعتقدون بأنّ الكفاءات العامة لا يتم تحقيقها بالمستوى المطلوب. فقد كانت درجة التحقيق دائماً أدنى من 3 لكل كفاءة عامة حسب كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم. (سيتم إلقاء الضوء على التقييم الأدنى للتحقيق في البند 3 أدناه).

## 2. النتائج المتعلقة بالكفاءات الخاصة من وجهة نظر أصحاب المصلحة في تخصص القانون

### 2-1. توكيد قائمة الكفاءات الخاصة ببرنامج القانون

أثبتت الدراسة المتعلقة بالكفاءات الخاصة ببرنامج القانون صحة قائمة الكفاءات الخاصة التي وضعتها مجموعة تخصص القانون، حيث تم تقدير جميع الكفاءات الخاصة على أنها مهمة، وكانت أدنى متوسط تقدير لإحدى الكفاءات الخاصة هي 3,02 تصاعدياً من 1 إلى 4 على مقياس الأهمية.

بالإضافة إلى ذلك، كشف تحليل نتائج الدراسة فيما يتعلق بالكفاءات الخاصة في مجال القانون علاقة مشتركة كبيرة عموماً بين آراء المجموعات المختلفة من أصحاب المصلحة. وكانت الكفاءات الخاصة التالية أقل أهمية (بينما لا زالت تحصل على معدل أهمية أعلى من 3):

- الوعي الدقيق بالظواهر الفلسفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والشخصية والسيكولوجية، وأخذها بعين الاعتبار في وضع وتفسير وتطبيق القانون.

- فهم مبادئ وعملية الوسائل البديلة لحل النزاعات عند حل النزاعات.
  - القدرة على التحليل الناقد للنظام القانوني.
- على الطرف الآخر للمقياس، جاء تقدير الكفاءات الخاصة التالية من بين الكفاءات الأكثر أهمية بناءً على عامل العلاقة الترابطية:
- المعرفة والقدرة على تفسير وتطبيق المبادئ العامة للقانون والأنظمة القانونية
  - المعرفة والقدرة على تفسير وتطبيق النصوص القانونية ومبادئ الأنظمة القانونية المحلية والدولية في قضايا معينة
  - الالتزام بالعدل والنزاهة في كافة المواقف التي تهم خريج القانون
  - إدراك البُعد الأخلاقي للمهن القانونية والمسؤولية الاجتماعية لدى خريجي القانون، والتصرف بناءً على ذلك
  - قدرة جيدة على استنتاج ومناقشة وفهم وجهات النظر المختلفة والتعبير عنها من أجل اقتراح حلول منطقية
  - القدرة الجيدة على التعبير اللفظي والكتابي بلغة تقنية سلسلة من خلال استخدام مصطلحات قانونية دقيقة وواضحة.
  - القدرة على التصرف بإخلاص وجدّ وشفافية في الدفاع عن مصالح الموكّلين.

## 2-2. ترتيب الكفاءات الخاصة الأكثر أهمية

بالنسبة لتقدير الكفاءات العامة الموضح في البند 1-2 أعلاه، طُلب من المستجيبين إعداد قائمة تضم أعلى خمس كفاءات خاصة. أتبعَت مجموعة تخصص القانون نفس الطريقة الموضحة أعلاه من أجل تحديد الكفاءات الخاصة الأكثر أهمية. وعليه تم اختيار الكفاءات الخاصة التالية من قِبَل المستجيبين على اعتبارها الأكثر أهمية:

- (أ) المعرفة والقدرة على تفسير وتطبيق المبادئ العامة للقانون والأنظمة القانونية
- (ب) القدرة على التصرف بإخلاص وجدّ وشفافية في الدفاع عن مصالح الأشخاص الذين يوكلونهم.
- (ج) الالتزام بالعدل والنزاهة في كافة المواقف التي تهم خريج القانون

- (د) المعرفة والقدرة على تفسير وتطبيق النصوص القانونية ومبادئ الأنظمة القانونية المحلية والدولية في قضايا معينة
- (هـ) إدراك البعد الأخلاقي للمهن القانونية والمسؤولية الاجتماعية لدى خريجي القانون، والتصرف بناءً على ذلك
- (و) قدرة جيدة على استنتاج ومناقشة وفهم وجهات النظر المختلفة والتعبير عنها [...] .
- (ز) القدرة على تقديم الخبرة القانونية كعضو في فريق قانوني أو في فريق متعدد الاختصاصات
- (ح) القدرة الجيدة على التعبير اللفظي والكتابي بلغة تقنية سلسلة من خلال استخدام مصطلحات قانونية دقيقة وواضحة
- (ط) معرفة كافية بلغة أجنبية، والقدرة على العمل بكفاءة في الميدان القانوني.

تعتبر أول ثلاث كفاءات خاصة ذُكرت أعلاه (أ، ب، ج) من بين الكفاءات الأكثر أهمية لأنها اختيرت من بين أعلى خمس كفاءات من قِبل حسب كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة في تخصص القانون. أما الكفاءات الست الأخرى المذكورة أعلاه، فقد ظهرت بشكل متغير في قوائم التقدير التي أعدها المستجيبون.

## 3-2. تقدير مستوى تحقيق الكفاءات الخاصة

كما هو الحال بالنسبة للكفاءات العامة، قام المستجيبون بتقدير مستوى تحقيق الكفاءات الخاصة على أنه منخفض نسبياً. بينما كانت جميع مجموعات المستجيبين غير راضية عن مستوى التحقيق، قد يختلف سبب التقدير المتدني للتحقيق من مجموعة لأخرى. سنتم مناقشة ذلك في البند التالي.

## 3. تفسير النتائج

بناءً على النقاشات التي دارت بين أعضاء مجموعة تخصص القانون، يمكن أن تُفسر الملاحظات التالية نتائج الدراسة فيما يتعلق بأهمية ومستوى تحقيق الكفاءات.

### 3-1. الملاحظات الخاصة بالاتفاق العام حول أهمية معظم الكفاءات العامة والخاصة

يشير تقدير المستجيبين إلى أهمية الغالبية العظمى من الكفاءات العامة والخاصة للوعي العام بالحاجة إلى تعليم قانوني مصمم بناءً على الممارسة. وتؤكد على ذلك حقيقة أن الكفاءات العامة المتعلقة بمهارات التفكير والتواصل قد تم تقديرها من بين الكفاءات الأكثر أهمية. وتنسجم أهمية هذه المهارات مع المستوى المرتفع للأهمية المعطاة للكفاءات الخاصة فيما يتعلق بالبحث والتفكير والاستنتاج والتواصل القانوني.

في الواقع، تم التعرف إلى جوانب المهنة القانونية بشكل واضح من خلال تقدير الكفاءات المهمة. وعليه، فقد لاحظت مجموعة تخصص القانون أن الكفاءات الخاصة الأكثر أهمية تندرج تحت ثلاث فئات رئيسية هي: المعرفة بالقانون، التفكير والاستنتاج، والالتزام وأخلاقيات المهنة<sup>7</sup>.

قد تفسر معدلات البطالة المرتفعة في العديد من دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط التوافق العام بين الأكاديميين والطلاب والخريجين من جهة، وأرباب العمل من جهة أخرى فيما يتعلق بأهمية المهارات والكفاءات في التعليم القانوني. كرد فعل على البطالة، تسعى الجامعات إلى تكييف برامجها الأكاديمية لتتماشى مع احتياجات السوق من أجل زيادة فرص الحصول على وظائف أو قدرة خريجهم على المنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

من جهة أخرى، قد يعود سبب الاختلافات الهامشية إلى سوء فهم كفاءات معينة كما تمت صياغتها في الاستبانة. تنشأ احتمالية سوء الفهم من التباين الواضح في تقدير بعض الكفاءات المترابطة أو تلك التي تكمل بعضها البعض. على سبيل المثال، تم تقدير الكفاءات الخاصة المتعلقة بالوعي الفلسفي والظواهر الأخرى التي تعزز القانون وفهم الوسائل البديلة لحل النزاعات على أنها أقل أهمية، بالرغم من أنه يمكن اعتبارها جوانب معرفية محددة في مجال القانون التي تم تقديرها على أنها الأكثر أهمية. لأن معظم الكفاءات قد تم تقديرها على أنها مهمة، تم حل سوء الفهم لصالح أهمية الكفاءات ذات الصلة. إذا كان سوء الفهم مبرراً لمثل هذه التباينات، يمكن الاستنتاج بكل بساطة أنه ثبت أن جميع الكفاءات مهمة.

### 2-3. ملاحظات متعلقة بانخفاض مستوى تحقيق الكفاءات

بينما أجمع المستجيبون للاستبانة عموماً على أهمية الكفاءات العامة والخاصة (مع وجود اختلافات في الترتيب حسب الأهمية)، أظهر هؤلاء رأياً مشتركاً مفاداً أن هذه الكفاءات لا يمكن تحقيقها بالمستوى المطلوب من خلال برامج القانون الحالية، وقد لا تكون هذه النتيجة مفاجئة لأن البرامج الحالية - باعتبارها الجميع - غير مبنية أساساً على الكفاءة. ولكن هناك عوامل أخرى يمكن أن تكون السبب في التقدير المتدني لتحقيق الكفاءات.

أولاً: ليس من غير المألوف أن تكون هناك فجوة بين توقعات واحتياجات أرباب العمل والطريقة التي تحدد بها كليات القانون رسالتها أو أهدافها وتصميمها لبرامج القانون<sup>8</sup>. وقد يكون هناك توقعات كبيرة

<sup>7</sup> من الجدير بالذكر أن بعض الكفاءات (العامة: الالتزام، حقوق الإنسان/ الخاصة: حقوق الإنسان وسيادة القانون، اقتراح أنظمة وحلول قانونية جديدة) قيمها بعض أصحاب المصلحة على أنها أكثر أهمية من مهارات التحليل وتطبيق المعرفة في المواقف العملية. وهذا قد يعكس الاحتياجات المحلية الحالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسط عدم الاستقرار السياسي أو متطلبات الانتقال إلى الديمقراطية أو - في بعض الحالات - احتياجات العدالة الانتقالية.

<sup>8</sup> إن الفجوة بين تطلعات أرباب العمل والطريقة التي صممت بها برامج القانون تم تناولها في الأقاليم الأخرى. مثل: Alexa Z. Chew and Katie Rose Guest Pryal, 'Bridging the Gap between Law School and Law Practice' presented at the University of North Carolina School of Law 25<sup>th</sup> Annual Festival of Legal Learning, 13-14 February, 2015, تجدونه على الموقع: [http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=2575185](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2575185) (آخر زيارة في 01 نيسان 2015).

James E. Moliterno, 'The Future of Legal Education Reform' 40 Pepperdine L. Rev. 423 (2013) at 427.



للسوق من برنامج القانون. بالمقابل، عند تصميم برنامج قانوني معين، قد يفترض الأكاديميون بأن أرباب العمل سيقدمون التدريب والتطوير للخريجين الجدد.

يمكن أن يكون العامل الثاني هو أنّ المهارات التي تُدرّس من خلال برامج القانون الحالية لا تتطابق تمامًا مع احتياجات أرباب العمل. مثلًا، فيما يتعلق بالتواصل الكتابي، يمكن أن يكون الطلاب قد تعلموا كيفية صياغة لائحة الدعوى ولكن لم يتعلموا صياغة العقود، بينما قد يتوقع أرباب العمل من الطلاب أن يكونوا قد تدربوا على كتابة مختلف أشكال المساقات القانونية.

ثالثًا: قد يشير تقدير أرباب العمل لمستوى التحقيق إلى غياب التواصل الكافي بين الجامعات وأرباب العمل: عدم استشارة أرباب العمل عند مراجعة وتعديل البرامج. وبالتالي قد يركّز الأكاديميون على مهارات غير تلك التي يحتاجها السوق، و عليه يمكن أن يشتمل برنامج القانون على مهارات معينة قد تكون ببساطة لا علاقة لها بالسوق.

---

كذلك حول الموضوع نفسه في أستراليا انظر الموقع:

<http://www.liv.asn.au/Mobile/Home/PresidentsBlog/BlogPost.aspx?blogpostid=347534>  
(آخر زيارة في 10 نيسان 2012). و لدراسة عامة حول الفجوة بين البرامج الأكاديمية و تطلعات أرباب العمل في جنوب أفريقيا انظر:

Hanlie Griesel and Ben Parker, Graduate Attributes: A Baseline Study on South African Graduates from the Perspective of Employers (2009) Higher Education South Africa and South African Qualification Authority,  
على الموقع:

[http://www.saqa.org.za/docs/genpubs/2009/graduate\\_attributes.pdf](http://www.saqa.org.za/docs/genpubs/2009/graduate_attributes.pdf)  
(آخر زيارة في 5 نيسان 2015).



## شرح تفصيلي لصحيفة المواصفات الأساسية لتخصص القانون

### 1. وصف العملية

في الاجتماع العام الثاني الذي عُقد في بلباو، أسبانيا خلال المدة من 28 أيلول حتى 3 تشرين الأول 2014، قامت مجموعة تخصص القانون بإعداد صحيفة مواصفات أساسية لبرنامج القانون بناءً على مراجعتها ومناقشتها لنتائج عملية التشاور. وعليه كانت الكفاءات العامة أول شيء تمت مراجعته، كما تم إعداد القائمة النهائية للكفاءات العامة من وجهة نظر مجموعة تخصص القانون. تضمن ذلك حذف بعض الكفاءات العامة ودمج كفاءات أخرى معاً والإبقاء على عدد من الكفاءات الأصلية التي تم اقتراحها.

عند البت في القائمة النهائية للكفاءات العامة، أخذت مجموعة تخصص القانون بعين الاعتبار ما يلي:

- الإجماع العام بين أصحاب المصلحة المعنيين (بدلالة معامل الارتباط الإحصائية)، الذي يشير إلى ضرورة الإبقاء على الكفاءات العامة ذات الصلة.
- ترتيب الكفاءات حسب أهميتها من قِبَل أصحاب المصلحة كعامل رئيسي فيما يتعلق ببعض الكفاءات التي أعطيت وزناً متبايناً من قِبَل أصحاب المصلحة. ووجدت مجموعة تخصص القانون أنّ ترتيب الكفاءات من قِبَل المستجيبين قد دلّ على الأولوية بين الكفاءات المهمة ولم يُفقد منه تقايل قيمة هذه الكفاءات التي لم تُصنّف ضمن أعلى خمس كفاءات.
- حُكم مجموعة تخصص القانون، وبخاصة في حالة الاختلافات (الواضحة) في نتائج عملية التشاور. (يعطي تفسير النتائج في البند السابق أمثلة على هذه الاختلافات.)

في مراجعة الكفاءات الخاصة، تم اتباع أسلوب مشابه، و لكن مجموعة تخصص القانون قرّرت الإبقاء على القائمة الأصلية للكفاءات الخاصة دون أي حذف. وبالفعل أعطيت كل كفاءة خاصة تقديرًا عاليًا من قِبَل ثلاث مجموعات منفصلة من أصحاب المصلحة من أصل أربع مجموعات، و إن كانت المجموعات المختلفة ذات صلة بهذه الكفاءة أو تلك.

بما أنه قد تم الإبقاء على القائمة الأصلية للكفاءات الخاصة، اتفقت مجموعة تخصص القانون على الكفاءات العامة العشرين التالية (من أصل 28 كفاءة أصلية مقترحة):

- (1) المحافظة على التعليم المستمر
- (2) اتخاذ قرارات منطقية
- (3) القيادة بشكل فعال
- (4) الإبداع والابتكار
- (5) المرونة والتكيف مع المواقف المختلفة
- (6) المبادرة
- (7) التحفيز الذاتي
- (8) الحزم
- (9) القدرة على التفكير الناقد والتحليل والتركيب
- (10) تحديد المشكلات وحلها
- (11) تطبيق المعرفة في المواقف العملية
- (12) إدارة الوقت بشكل فعال
- (13) التواصل اللفظي والكتابي مع فئات مختلفة من الناس
- (14) العمل بشكل فردي وضمن فريق متعدد الاختصاصات
- (15) التواصل باستخدام لغة ثانوية
- (16) البحث عن المعلومات من مصادر متنوعة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- (17) المهارات التنظيمية وبخاصة إدارة الوقت

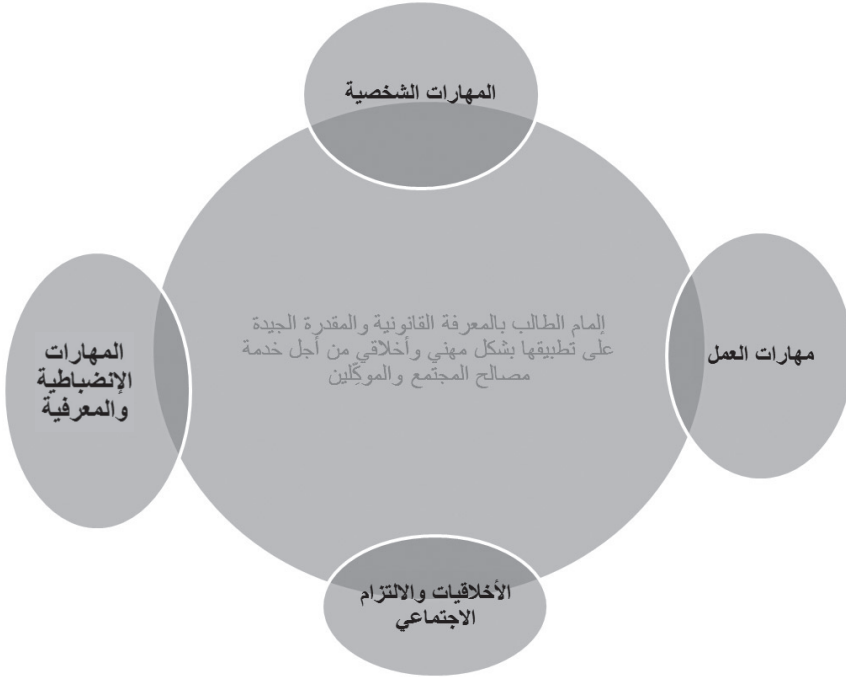
(18) التصرف بشكل أخلاقي مع الإحساس بالانتماء والمسؤولية الاجتماعية

(19) إدراك والانتباه إلى مصالح المجتمع بما فيها البيئة والقيم واحترام التعددية والتنوع الثقافي

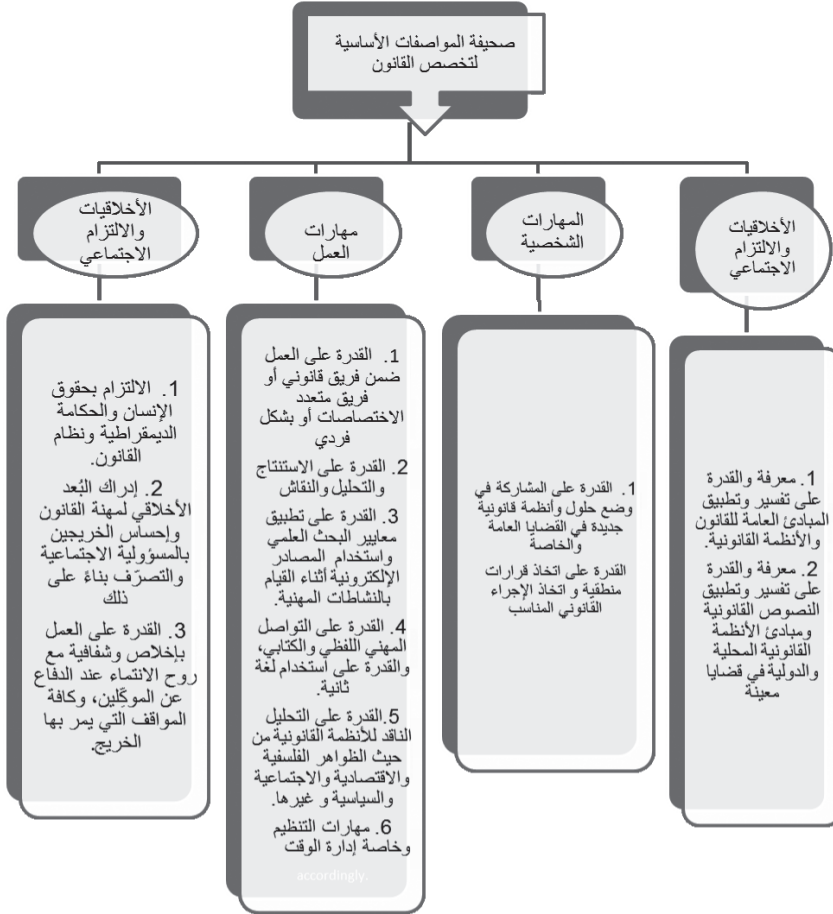
(20) حقوق الإنسان

## 2. عرض صحيفة المواصفات الأساسية لبرنامج القانون

قامت مجموعة تخصص القانون بتجميع الكفاءات العامة والكفاءات الخاصة، وكانت النتيجة هي تحديد خمس عشرة كفاءة تشكل صحيفة المواصفات الأساسية لبرنامج القانون. وكما يبين الرسم أدناه، تندرج هذه الكفاءات تحت أربع فئات رئيسية.



فيما يلي عرض تفصيلي للفئات الأربعة التي تم تجميعها:



إنّ مكونات صحيحة المواصفات الأساسية وتكليفها ضمن أربع فئات رئيسية مترابطة بالكفاءات الأصلية العامة والخاصة. تهدف صحيحة المواصفات الأساسية إلى جمع الكفاءات الضرورية التي ثبتت صحتها نتيجة لدراسة الكفاءات العامة والكفاءات الخاصة. يبين الجدول التالي العلاقة بين كل عنصر من عناصر صحيحة المواصفات الأساسية وجذوره في الكفاءات العامة (كما عدّلتها مجموعة تخصص القانون في الاجتماع العام الثالث الذي عُقد في أسبانيا) والكفاءات الخاصة:

الفئة الرئيسية	الكفاءة الرئيسية	الكفاءات الخاصة	الكفاءات العامة المعدلة
المهارات المعرفية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• معرفة والقدرة على تفسير وتطبيق المبادئ العامة للقانون والأنظمة القانونية.</li> <li>• معرفة والقدرة على تفسير وتطبيق النصوص القانونية ومبادئ النظام القانوني المحلي والدولي في قضايا معينة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• معرفة والقدرة على تفسير وتطبيق المبادئ العامة للقانون والأنظمة القانونية.</li> <li>• معرفة والقدرة على تفسير وتطبيق النصوص القانونية ومبادئ النظام القانوني المحلي والدولي في قضايا معينة.</li> </ul>	تطبيق المعرفة في المواقف العملية
المهارات الشخصية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• القدرة على المشاركة في وضع حلول وأنظمة قانونية في القضايا العامة والخاصة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• القدرة على المشاركة في وضع حلول وأنظمة قانونية في القضايا العامة والخاصة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الإبداع والابتكار</li> <li>• المرونة والتكيف مع المواقف المختلفة</li> <li>• المبادرة</li> <li>• التحفيز الذاتي</li> <li>• الحزم</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• المحافظة على التعليم المستمر</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• القدرة على استخدام المصادر القانونية الإلكترونية أثناء القيام بالممارسة القانونية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• البحث عن المعلومات في مصادر متنوعة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</li> <li>• المحافظة على التعليم المستمر</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• القدرة على اتخاذ قرارات منطقية واتخاذ الإجراءات القانونية المناسب</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• القدرة على اتخاذ الإجراءات القانونية المناسب في أماكن مختلفة.</li> <li>• القدرة على تحديد المعلومات اللازمة لصياغة رأي قانوني.</li> <li>• فهم مبادئ وعملية الوسائل البديلة لحل النزاعات عند حل النزاعات.</li> </ul>	اتخاذ قرارات منطقية

الفئة الرئيسية	الكفاءة الرئيسية	الكفاءات الخاصة	الكفاءات العامة المُعدّلة
مهارات العمل	<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على العمل ضمن فريق قانوني أو فريق متعدد الاختصاصات أو العمل بشكل فردي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على تقديم الخبرة القانونية كعضو في فريق قانوني أو فريق متعدد الاختصاصات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>القيادة بشكل فعال</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>الاستنتاج القانوني والتحليل والمناقشة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>قدرة جيدة على الاستنتاج والمناقشة القانونية، وفهم وجهات النظر المختلفة وصياغتها من أجل اقتراح حلول منطقية.</li> <li>القدرة على تحليل المساقات القانونية المعقدة وتلخيص نقاشاتها بدقة ووضوح.</li> <li>القدرة على التحليل الناقد للأنظمة القانونية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على التفكير الناقد والتحليل والتركيب</li> <li>تحديد وحل المشكلات</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على تطبيق معايير البحث العلمي واستخدام المصادر الإلكترونية أثناء القيام بالنشاطات المهنية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على تطبيق معايير البحث العلمي أثناء القيام بالنشاطات المهنية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>اتخاذ قرارات منطقية</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على التواصل الجيد اللفظي والكتابي، والقدرة على استخدام لغة ثانية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على التعبير اللفظي والكتابي باستخدام لغة تقنية سلسلة واستخدام مصطلحات قانونية واضحة ودقيقة.</li> <li>معرفة كافية بلغة أجنبية للتمكن من العمل بكفاءة في الميدان القانوني.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>التواصل اللفظي والكتابي مع فئات مختلفة من الناس.</li> <li>التواصل باستخدام لغة ثانية.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على التحليل الناقد للأنظمة القانونية من حيث الظواهر الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الظواهر.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الوعي الدقيق بالظواهر الفلسفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والشخصية والسيكولوجية، وأخذها بعين الاعتبار عند وضع وتفسير وتطبيق القانون.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على التفكير الناقد والتحليل والتركيب</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>المهارات التنظيم وبخاصة إدارة الوقت</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الانتماء والإخلاص</li> <li>القدرة على تطبيق معايير البحث العلمي أثناء القيام بالنشاطات المهنية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إدارة الوقت</li> <li>القيادة بشكل فعال</li> </ul>



الفئة الرئيسية	الكفاءة الرئيسية	الكفاءات الخاصة	الكفاءات العامة المعدلة
الالتزام	الالتزام بحقوق الإنسان والحكمة الديمقراطية وسيادة القانون	<ul style="list-style-type: none"> <li>الالتزام بالعدل والنزاهة في كافة المواقف التي تهم الخريج.</li> <li>الالتزام بحقوق الإنسان والحكمة الديمقراطية وسيادة القانون</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>حقوق الإنسان</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>إدراك البُعد الأخلاقي لمهنة القانون، والمسؤولية الاجتماعية لدى خريجي القانون والتصرف بناءً على ذلك.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>دراك البُعد الأخلاقي لمهنة القانون، والمسؤولية الاجتماعية لدى خريجي القانون والتصرف بناءً على ذلك.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الإدراك والتنبُّه إلى مصالح المجتمع بما فيها البيئة والقيم واحترام التعددية والتنوع الثقافي</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على التصرف بإخلاص وجدِّ شفافية في الدفاع عن مصالح الموكلين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إدراك البُعد الأخلاقي لمهنة القانون، والمسؤولية الاجتماعية لدى خريجي القانون والتصرف بناءً على ذلك.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>التصرف بشكل أخلاقي مع الإحساس بالانتماء والمسؤولية الاجتماعية</li> </ul>

### 3. شرح العناصر الرئيسية لصحيفة المواصفات الأساسية الخاصة بالقانون

تبيّن النتائج التي تمت مناقشتها حتى الآن أنّ الطريقة التي صُمّمت بها برامج القانون الحالية لا تتطابق مع توقعات أرباب العمل. وإذا عرفنا أنّ استقطاب حديثي التخرُّج هو مؤشر جيد على جودة مخرجات التعلّم الخاصة ببرنامج أكاديمي معين، وجدت مجموعة تخصص القانون أنّ صحيفة المواصفات الأساسية الخاصة بالقانون يجب أن تتناول المهارات والقيم (التي تشكل معاً الكفاءات) التي يتوقعها أرباب العمل (أي تلك التي تم تقديرها بأنها مهمة)، إضافة إلى دور خريجي القانون في المجتمع بشكل عام.

ولمزيد من التفصيل، أخذت مجموعة تخصص القانون بعين الاعتبار دور المحامين في المجتمع، أخذة في الحسبان توقعات أرباب العمل التي كشفت عنها نتائج الدراسة. وعليه، بينما ندرك حقيقة أنّ برامج القانون الحالية مبنية على المعرفة مقارنة بالتعليم المبني على الكفاءة، قررت مجموعة تخصص القانون صياغة نتائجاً عامّاً لبرنامج القانون يكون مصمماً للممارسة المهنية.

و في ضوء إدراك الحاجة إلى تلبية تطلعات السوق للمهارات المهنية، تم تقدير ما تقوم به مجموعة الاختصاص من جمع للأدلة من أجل إثبات صحة هذه المنهجية، ليس من نتائج الدراسة في مشروع تطوير التعليم وحسب، بل ومن المنظور الواسع الذي يبين أنّ المهارات المهنية يجب أن يتم دمجها

في التعليم القانوني<sup>9</sup> هناك مبرر ضمنى لهذه المنهجية وهو أنّ كليات القانون يجب أن تعلّم الطلاب ما يحتاجونه – وليس ما يعتقد الأكاديميون أنه الأفضل<sup>10</sup>. بشكل واضح، يتطلع الطلاب إلى ممارسة القانون بشكل أو بآخر.

ناقش أعضاء المجموعة جوانب مهنة القانون، وأسفر النقاش عن أنّ المفهوم المشترك لمهنة القانون ودور المحامين يقعان ضمن مجموعة تخصص القانون، وبناءً عليه لوحظ بأن مهنة القانون تتضمن ما يلي:

- حل النزاعات وتقديم التمثيل القانوني الجيد في المحاكمات أو الوسائل البديلة لحل النزاعات، بما في ذلك التحكيم والوساطة
- الاستشارة والصياغة القانونية، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح العملاء ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم بموجب القانون
- الالتزام بالعدالة وتعزيز سيادة القانون
- وضع سياسات والمشاركة في السياسة والصياغة التشريعية
- الإسهام في نشر الوعي العام بالقضايا والحقوق القانونية

من أجل أن يستوفي طالب القانون شروط العمل كمحامٍ، يجب عليه أن يكون ملماً بالمعرفة القانونية وذا قدرة جيدة على تطبيق هذه المعرفة بشكل مهني وأخلاقي بهدف خدمة مصالح موكله والمجتمع. وهذا التعريف العام لخريج القانون يتماشى مع رسالة الجامعات المشاركة من وجهات نظر كليات القانون، كما يتماشى مع إدراك دور المحامي كما تبينه نتائج تحليل الدراسة التي أجريت خلال عملية التشاور.

تعتبر مهارات التفكير والتحليل ضرورية للممارسة القانونية. لذلك على الطلاب أن يتدربوا على تحليل المواقف الواقعية من أجل تحديد المشكلات. كما يتوقع منهم أن يكونوا قادرين على تفسير النصوص القانونية. إضافة إلى تحليل المواقف الواقعية وتحديد المشكلات، يجب على الطلاب أن يكونوا قادرين على تقديم حلول. وعليه، تعتبر مهارة حل المشكلات ضرورية ومعتمدة في صحيفة المواصفات الأساسية. كذلك فإن القدرة على اتخاذ الإجراء القانوني المناسب يُبرز نتيجة تحليل

<sup>9</sup> قارن:

Denise Platfoot Lacey, 'Embedding Professionalism into Legal Education' 18 J. L. Bus & Ethics 41 (2012); Ian Holloway, 'The Evolved Context of Legal Education' 76 Saskatchewan L. Rev. 133 (2013)10

<sup>10</sup> قارن:

Cf David R. Barnhizer, 'The Purposes and Methods of American Legal Education' 36 J. Legal Prof. 1 (2011-2012) at pp. 5-8.

المعطيات وتحديد المشكلة وإيجاد حل لها.

تم التأكيد على المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية من خلال نتائج تحليل مخرجات عملية التشاور. ولذلك، فإن الكفاءات العامة والخاصة بما فيها المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والالتزام بالشؤون والقضايا العامة قد تمت صياغتها في فئة واحدة هي "الالتزام الأخلاقي والاجتماعي"، فمن المفترض أن يكون الخريجون قد طوّروا روح الالتزام، والالتزام بالعدالة والنزاهة، وتعزيز سيادة القانون، وتحسين الأنظمة القانونية في المجتمع.

إضافة إلى ذلك، يجب على الخريجين أن يطوروا المهارات التفاعلية والشخصية، كونها مهمة وحيوية للمحامي ليكون قادرًا على القيام بمرافعة قانونية ذات كفاءة، ولتدبير علاقات العملاء، ويتفاوض نيابة عن العملاء ولصالحهم. تم جمع الكفاءات ذات الصلة تحت فئة "المهارات الشخصية". إن علاقة التعلّم الذاتي أو المحافظة على التعليم المستمر للممارسة القانونية هي علاقة أبرزتها حقيقة أن القانون دائم التغيير، والمعرفة المكتسبة خلال الدراسة الأكاديمية لن تبقى صالحة للممارسة إلى الأبد. وكما قال أحد المُعقّبين: "ليس هناك مُحامٍ يعرف كل القوانين النافعة التي يجب معرفتها، فالمحامي يجب أن يمتلك المستوى الأساسي من المعرفة بالموضوعات القانونية الجوهرية، وفوق كل هذا يجب على كل محامي أن يعرف كيف يتعلّم ما هو ضروري لخدمة عملائه."<sup>11</sup>

و بينما لم يؤكد أصحاب المصلحة كثيرًا على بعض الكفاءات، مثل العمل ضمن فريق متعدد الاختصاصات أو بشكل فردي، وروح الانتماء، إلا أن مجموعة تخصص القانون قامت بالقاء الضوء عليها في صحيفة المواصفات الأساسية. هذا لأنها تتماشى مع الكفاءات المهمة الأخرى المتعلقة بالعمل والالتزام. في الواقع، لا يُعقل أن تتحقق المهارات والقيم التي ندرج ضمن الكفاءات الأخرى دون وجود مهارات عمل ومهالات تنظيمية كافية.

زد على ذلك أنه عند تحديد عناصر مجموعة الموصفات الأساسية أخذت مجموعة الاختصاص بعين الاعتبار التطورات المحتملة المرتبطة بالعمولة والتوجّه نحو تحرير السوق أخذة في الحسبان احتياجات المجتمع. وهذا عزز كفاءات أخرى مثل اللغة الثانية، والمعرفة بالأنظمة القانونية الدولية، والعمل ضمن فريق متعدد الاختصاصات.

James E. Moliterno, 'The Future of Legal Education Reform' 40 Pepperdine L. Rev. 423 <sup>11</sup> (2013) at 431.



## تصميم ملف توصيف الدرجة العلمية لتخصص القانون

اعتمد تصميم ملف توصيف الدرجة العلمية لتخصص القانون على مراجعة صحيفة المواصفات الأساسية التي وضعتها مجموعة الاختصاص، حيث اتخذت هذه المراجعة شكل مقارنة بين صحيفة المواصفات الأساسية وبرامج القانون الحالية التي تطرحها الجامعات المشاركة.

وفي ضوء مراجعة صحيفة المواصفات الأساسية، باشرت مجموعة الاختصاص في تصميم ملف توصيف شهادة القانون، وهي مهمة تم تنفيذها خلال الاجتماع العام الثالث الذي عُقد في نيقوسيا، قبرص، في شهر شباط من العام 5102. يهدف ملف توصيف الدرجة العلمية إلى شرح الكفاءات الأساسية التي تتضمنها صحيفة المواصفات الأساسية، وإلى تحديد المساقات التي يجب تدريسها، وربط كل مساق بالكفاءة الأساسية المناسبة وبمخرجات التعلّم الفعال.

### 1. مقارنة صحيفة المواصفات الأساسية ببرامج القانون الحالية

قدّم كل عضو من أعضاء مجموعة الاختصاص مقارنة عامة بين ملف توصيف برنامج القانون الخاص بجامعته وصحيفة المواصفات الأساسية لتخصص القانون.

لقد أشارت النتائج التي تم توصل إليها في هذه التقارير إلى حقيقة أنّ برامج القانون التي تقدم في جامعاتهم تتشابه مع صحيفة المواصفات الأساسية في الكثير من الكفاءات. ولكن الكفاءات تم اعتمادها ضمناً، حيث أنّ البرامج الحالية تفتقر إلى الشفافية الكافية في عرض الكفاءات والأهداف ومخرجات التعلّم ذات الصلة. إضافة إلى ذلك، توجد اختلافات من حيث عدم تحديد كفاءات معينة في الملفات الحالية، أو الافتقار إلى تعريف محدد للأهداف – المبنية على الكفاءة - و الخاصة بكل مساق.

لذلك لاحظ عموماً مقدّمو التقارير أنّه يمكن الاستفادة من صحيفة المواصفات الأساسية لتخصص القانون في تطوير وسائل ضمان الجودة ذات الصلة، فيما يتعلق بتعريف وقياس مخرجات التعلّم المرجوة.

## 2. استكمال الكفاءات الأساسية

تم وضع الكفاءات الأساسية ضمن ملف توصيف الدرجة العلمية فعلياً كما ورد في صحيفة المواصفات الأساسية، ولكن قامت مجموعة تخصص القانون بتحديد مستويات تقدم سير عدد من الكفاءات. تم إعداد القائمة المعدلة للكفاءات الأساسية كمرجع لملف توصيف الدرجة العلمية، وهي:

1. معرفة والقدرة على تفسير وتطبيق المبادئ العامة للقانون والأنظمة القانونية
  2. معرفة والقدرة على تفسير وتطبيق النصوص القانونية ومبادئ الأنظمة القانونية المحلية والدولية في قضايا معينة
- لأغراض خاصة بالكفاءات الأساسية 1 و 2 ، تعني «المعرفة» حصيلة جمع المعلومات والحقائق والمبادئ والنظريات والممارسات المرتبطة بالقانون.
- 3(أ). القدرة على المشاركة في وضع حلول وأنظمة قانونية جديدة بشكل عام (القضايا البسيطة)
  - 3(ب). القدرة على المشاركة في وضع حلول وأنظمة قانونية جديدة بشكل خاص (القضايا المتقدمة)
  4. المحافظة على التعليم المستمر
  - 5(أ). القدرة على اتخاذ قرارات منطقية
  - 5(ب). القدرة على اتخاذ الإجراء القانوني المناسب
  6. القدرة على العمل ضمن فريق قانوني أو فريق متعدد الاختصاصات أو العمل بشكل فردي
  - 7(أ). التحليل والاستنتاج القانوني البسيط
  - 7(ب). الترافع في القضايا المتقدمة
  8. القدرة على تطبيق معايير البحث العلمي واستخدام الموارد الإلكترونية أثناء القيام بنشاط مهني معين
  - 9(أ). القدرة على التواصل الجيد اللفظي والكتابي
  - 9(أأ). القدرة على التواصل المهني الجيد اللفظي والكتابي
  - 9(ب). القدرة على استخدام لغة ثانية

10. القدرة على التحليل الناقد للأنظمة القانونية من حيث الظواهر الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الظواهر
11. المهارات التنظيمية وبخاصة إدارة الوقت.
12. الالتزام بحقوق الإنسان والحكمة الديمقراطية وسيادة القانون
13. إدراك البُعد الأخلاقي لمهنة القانون والمسؤولية الاجتماعية لدى خريجي القانون والتصرف بناءً على ذلك
14. القدرة على التصرف بإخلاص وشفافية، والإخلاص في الدفاع عن مصالح الموكلين وكافة المواقف التي تهم الخريج.

**الكفاءات الأساسية من 3 إلى 14** تتضمن مهارات، منها تطبيق واستخدام المعرفة.

ويمكن تنمية هذه الكفاءات من خلال تدريس المساقات ذات الصلة.

### 3. المساقات

قامت مجموعة تخصص القانون بتحديد الموضوعات الأساسية للمعرفة القانونية. و أثناء قيامها بذلك اعتمدت على برامج القانون الحالية التي تقدم في الجامعات المشاركة. وعليه كانت مجالات المواضيع الأساسية المشتركة كالتالي:

- القانون المدني
- القانون الدستوري
- القانون الإداري
- القانون الجنائي
- أصول المحاكمات المدنية بما فيها البينات والتنفيذ
- أصول المحاكمات الجزائية
- قانون العمل
- القانون الدولي العام
- القانون الدولي الخاص
- قانون الأحوال الشخصية

إضافة إلى المواضيع القانونية المذكورة أعلاه، تطلب تحقيق الكفاءات الأساسية "مساقات مساندة" يتم شمولها في ملف توصيف الدرجة العلمية. ومن هذه المساقات:

- لغة ثانية
- المنهجية القانونية
- تطبيقات قضائية
- القانون المقارن
- تاريخ القانون
- فلسفة القانون
- مدخل إلى الفقه الإسلامي
- أصول الفقه (قواعد تفسير النصوص)

#### 4. مخرجات التعلّم الفعّال

يمكن تعريف مخرجات التعلّم بأنها بيان لما يعرفه المتعلّم ويفهمه ويستطيع فعله عند إنهاء عملية التعلّم. يجب أن تكون مخرجات التعلّم واضحة ودقيقة وعملية وقابلة للتقييم. إنها الدليل على قدرة الطالب على استخدام وتطبيق المعرفة في المواقف العملية.

و لكي تتمكن مجموعة الاختصاص من كتابة مخرجات التعلّم الفعال قامت بما يلي:

- تنظيم المساقات حسب مستوى كل سنة
- ربط كل مساق بالكفاءات المناسبة (أو مستوى الكفاءة)
- صياغة مخرجات التعلّم التي يمكنها قياس الكفاءات المرتبطة بكل مساق

و مع وجود المساقات ضمن ملف توصيف الدرجة العلمية، يمكن تطبيق البرنامج خلال فترة أربع سنوات أكاديمية (ثمانية فصول) على سبيل المثال، اختارت جامعة القاهرة تطبيقاً تجريبياً لملف توصيف الدرجة العلمية بشكل كلي أو بشكل جزئي خلال فترة مشروع تطوير التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.



كانت نتيجة هذه الممارسة الخطة الدراسية التالية التي تشتمل على مساقات تضم الكفاءات ومخرجات التعلم المرتبطة بكل واحدة من هذه المساقات. تم تصنيف المساقات حسب مستوى السنة الأكاديمية. ولكن الخطة الدراسية وضعت إرشادات لخط سير التعلم، بحيث يمكن تعديلها من قِبَل الجامعة القائمة بهذا العمل بما يتماشى مع قوانينها وأنظمتها الأكاديمية.

### ملف توصيف درجة البكالوريوس في القانون

مخرجات التعلم	الكفاءات (حسب تسلسل الأرقام في قائمة الكفاءات الأساسية)	المادة
<b>السنة الأكاديمية 1/ الفصل الأول</b>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على تحديد مصادر القانون وفروعه المختلفة</li> <li>القدرة على تفسير النظرية العامة للحقوق</li> </ul>	1	مدخل إلى علم القانون
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على تصنيف العلاقات القانونية وتحديد القانون المعمول به</li> </ul>	3 أ	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على مناقشة القضايا القانونية وحل المشكلات البسيطة من خلال عمل الفريق</li> </ul>	6	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على بيان أهمية سيادة القانون من خلال عرض حالة أو قضية معينة</li> </ul>	12	النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على معرفة الأنظمة السياسية المختلفة</li> <li>القدرة على تحديد المبادئ العامة للقانون الدستوري بطريقة مقارنة</li> </ul>	1	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على إجراء تحقيقات والإبلاغ الخطي بالعوامل السياسية التي تؤثر على الدستور</li> </ul>	10	القانون الدولي العام
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على بيان المصادر والأشخاص الاعتباريين في القانون الدولي</li> </ul>	1	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على مقارنة أوجه الشبه والاختلاف بين القانون الدولي ونظام القانون المحلي</li> </ul>	2	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على قراءة المساقات ذات الصلة بلغة أجنبية</li> </ul>	9 ب	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على الشرح الخطي لكيفية صياغة القانون الدولي وتطويره في سياق التطورات السياسية والاقتصادية الدولية</li> </ul>	10	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على شرح دور القانون الدولي في ميدان تسوية النزاعات وقضايا حقوق الإنسان</li> </ul>	12	مبادئ القانون التجاري
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على تحديد مصادر القانون التجاري والهيكل التنظيمي الخاص بها</li> <li>القدرة على تمييز الأنواع المختلفة للوثائق والعقود التجارية</li> <li>القدرة على بيان المتطلبات اللازمة لاكتساب شخصية التاجر</li> </ul>	1	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على إعداد هيكل معاملات تنطوي على تصفية مشروع تجاري معين (محل تجاري/ بيع منشأة قائمة وناجحة)</li> </ul>	3 أ	

مخرجات التعلّم	الكفاءات (حسب تسلسل الأرقام في قائمة الكفاءات الأساسية)	المادة
القدرة على تلخيص النظريات الأساسية في الاقتصادات	1	مقدمة في الاقتصاد
القدرة على الاندماج في مجموعات من أجل إيضاح السياسات الاقتصادية المعاصرة	6	
القدرة على تحليل التأثير الاقتصادي لسياسات تشريعية معينة	10	
<b>السنة الأكاديمية 1/ الفصل الثاني</b>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على حفظ مبادئ وأحكام القانون الجنائي</li> <li>القدرة على شرح عناصر الجريمة</li> <li>القدرة على شرح الأنواع المختلفة للعقوبات</li> </ul>	1	القانون الجنائي (القسم العام)
القدرة على اكتشاف الظروف التي أدت إلى الميول الإجرامية ضمن مجموعة محددة من المعطيات	3	
القدرة على تحليل المواقف الحقيقية واكتشاف مختلف أشكال الاشتراك في الجريمة	7	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على ذكر مصادر القانون الإسلامي وتسلسلها</li> <li>القدرة على معرفة تطوّر مختلف مذاهب الفقه القانوني ضمن القانون الإسلامي</li> <li>القدرة على شرح المبادئ القانونية الخاصة بالقانون الإسلامي، واستخدامها في تفسير أحكام خاصة</li> </ul>	1	مدخل إلى الفقه الإسلامي
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على تحديد المصادر والفروع المختلفة للقانون الإداري</li> <li>القدرة على اختبار النظرية العامة للقانون الإداري</li> <li>القدرة على معرفة مختلف أشكال توزيع السلطات الإدارية (المركزية، اللامركزية، اللاتركيز)</li> </ul>	1	القانون الإداري 1
القدرة على حل المشاكل البسيطة المتعلقة بالقانون الإداري	3	
القدرة على التعاون وتطوير نظام هرمي لاتخاذ القرارات ضمن المجموعة	6	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على وصف الإطار الدستوري للإيرادات العامة والنفقات والديون العامة</li> <li>القدرة على فحص التفاعل بين السلطة التنفيذية والبرلمان في إقرار الميزانية العامة</li> <li>القدرة على تحديد الوسائل القانونية والجهات المعنية بمتابعة تطبيق الميزانية العامة</li> </ul>	1	المالية العامة
القدرة على تمييز مختلف مصادر الإيرادات العامة وتحديد المصدر المناسب ذي الصلة بموقف معين	5	
القدرة على بيان أهمية الشفافية والرقابة البرلمانية على وضع وتطبيق الميزانية العامة كمظاهر تضمن سيادة القانون في مجتمع ديمقراطي	12	

مخرجات التعلم	الكفاءات (حسب تسلسل الأرقام في قائمة الكفاءات الأساسية)	المادة
القدرة على تحديد مصادر الالتزامات وعناصر كل مصدر منها	1	مصادر الالتزام
القدرة على حل المشكلات البسيطة	3 أ	
القدرة على تقييم النقاط القانونية المثيرة للجدل، وصياغة الآراء بناءً على ذلك	3 ب	
القدرة على تحليل المواقف الحقيقية لمعرفة ما إذا كان الالتزام قائماً وعلى أي أساس قانوني، وكتابة رأي مُسبب	7 أ	
القدرة على استخدام المصادر القانونية للحصول على معلومات قانونية	4	منهجية البحث القانوني
القدرة على إعداد مقال من خلال عمل الفريق	6	
القدرة على استخدام واسترجاع المعلومات القانونية من خلال المصادر القانونية الإلكترونية مثل قواعد البيانات القانونية	8	
القدرة على شرح نتائج البحث وتلخيص المساقات القانونية كتابةً على نحو علمي	9 أ	
القدرة على إعداد المهام وتوزيعها ضمن مواعيد تسليم محددة	11	
<b>السنة الأكاديمية 2/ الفصل الأول</b>		
القدرة على شرح المفاهيم والمبادئ القانونية والأحكام الخاصة بتنفيذ الالتزامات والحلول القانونية المتاحة للشخص الواقع عليه الالتزام	2	أحكام الالتزام
القدرة على حل المشكلات ذات المستوى المتقدم بما فيها القضايا المعقدة	3 ب	
القدرة على الاندماج في مجموعات لمراجعة القانون القضائي حول جانب محدد من أحكام التنفيذ، وتقديم النتائج فيما يتعلق بالحلول القانونية ذات الصلة، وهل تحمي هذه الحلول الشخص الدائن، وهل تعود بالضرر على المدين، أم أنها تشكل توازناً عادلاً بين المصالح المتضاربة لكل من المدين والدائن	6	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على شرح العقود التجارية، وتمييزها عن أنواع العقود الأخرى</li> <li>القدرة على وصف نوع العقد المناسب لإدارة إحدى المنشآت العامة</li> </ul>	2	القانون الإداري 2 (العقود الإدارية)
القدرة على اقتراح اتخاذ إجراء مناسب من قِبَل الإدارة العامة استجابة لتصرف معين صادر عن الشخص المتعاقد.	3 ب	
القدرة على وصف التطور التاريخي للقانون.	1	تاريخ القانون
القدرة على مناقشة الاختلافات في الأنظمة القانونية القديمة والتعبير عنها خطياً.	9 أ	
القدرة على تحديد الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتأثرة بتطور القانون، وشرح أمثلة على ذلك خطياً.	10	

مخرجات التعلّم	الكفاءات (حسب تسلسل الأرقام في قائمة الكفاءات الأساسية)	المادة
القدرة على شرح مبادئ وأحكام الدستور وتنظيم السلطات الحكومية	2	القانون الدستوري
القدرة على تقييم قضية حقيقية أو افتراضية، ووضع حلول بديلة	3 ب	
القدرة على مناقشة القضايا الدستورية في مجموعات والتعاون في عرض النتائج	6	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على تحديد الحريات العامة والحريات التي يكفلها الدستور</li> <li>القدرة على بيان أهمية الحماية الدستورية لحقوق الإنسان والحكامة الديمقراطية في المجتمع من خلال شرح التطور التاريخي لهذه الحقوق في البلاد</li> </ul>	12	المنظمات الدولية
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على تحديد ووصف مختلف أنواع المنظمات الدولية و دور كل منها</li> <li>القدرة على مقارنة مختلف المنظمات من حيث البنية والولاية</li> </ul>	1	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على استخدام مهارات الحاسوب أو تقنيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كأدوات للوصول إلى أهم الوثائق الخاصة بالمنظمات الدولية ولدعم المعرفة</li> </ul>	8	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على تحديد مختلف الأدوات القابلة للتفاوض</li> <li>القدرة على فحص العلاقات والالتزامات المرتبطة بها الناشئة عن هذه الأدوات</li> </ul>	2	الأوراق التجارية
القدرة - كفريق - على حل المشكلات المتعلقة بالادعاءات الناشئة عن الأدوات القابلة للتفاوض، وتقديم الحلول المقترحة	6	
القدرة على رسم إطار لمتابعة وحماية حقوق العميل كحامل لورقة تجارية	11	
<b>السنة الأكاديمية 2 / الفصل الثاني</b>		
القدرة على اختبار مختلف النظريات في علم الجريمة والعقوبات، وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف في كل منها	5 أ	علم الإجرام والعقاب
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على مناقشة المصالح والقيم الضمنية التي قد تبرّر تجريم تصرف معين</li> <li>القدرة على التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى خلق سلوك إجرامي</li> <li>القدرة على تقييم السياسات الجنائية ونقد كل نوع من أنواع العقوبة بناءً على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية لكل واحد منها</li> </ul>	10	
القدرة على شرح مبادئ وأحكام قانون العمل المرتبطة بعقد العمل	2	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على تحديد السياسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر على قانون العمل</li> <li>القدرة على تحديد القوى والعوامل التي تؤثر على تحصيل الصفقات والنتائج الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بنزاعات العمل الجماعية</li> </ul>	10	

مخرجات التعلم	الكفاءات (حسب تسلسل الأرقام في قائمة الكفاءات الأساسية)	المادة
القدرة على بيان أحكام تفسير النصوص القانونية ومبرراتها الضمنية التي صاغتها كليات الشريعة الإسلامية	2	أصول الفقه (قواعد تفسير النصوص)
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على استخدام أحكام التفسير في إجراء نقاشات قانونية</li> <li>القدرة على تحديد مبررات منطقية لنماذج لغوية أو تفسيرية معينة</li> </ul>	أ 5	
القدرة على تحديد مختلف مدارس الفلسفة القانونية	1	فلسفة القانون
القدرة على التحليل الناقد للمفاهيم القانونية	أ 7	
القدرة على دراسة ومناقشة قضايا معينة في الفلسفة القانونية	أ 9	
القدرة على مناقشة الأنظمة القانونية وإيجاز المناقشات الفلسفية ذات الصلة دعماً لوجهة نظر معينة	10	
القدرة على وصف عقود معينة وشرح الأحكام القانونية المعمول بها	2	القانون المدني (العقود المسماة)
القدرة على حل المشكلات القانونية المعقدة المتعلقة بمختلف جوانب العلاقة القانونية التعاقدية	ب 3	
القدرة على كتابة تعليقات قانونية سلباً أو إيجاباً على نصوص قانونية خاصة بقضايا معينة	ب 7	
<b>السنة الأكاديمية 3/ الفصل الأول</b>		
القدرة على تمييز الأنواع المختلفة للشركات ومتطلبات تأسيسها	2	قانون الشركات
القدرة على تحديد نوع الشركة المناسب لنشاطات معينة واتخاذ الخطوات اللازمة	ب 3	
القدرة على دعم حوكمة الشركات وبعدها الأخلاقي ومسؤوليتها الاجتماعية	13	
القدرة على تحديد المبادئ العامة لقانون الأحوال الشخصية	1	قانون الأحوال الشخصية
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على تحليل المواقف الافتراضية المتعلقة بالزواج والطلاق والحقوق ذات الصلة، وتطبيق أحكام قانون الأحوال الشخصية عليها من أجل تقديم الحلول</li> <li>القدرة على حل المشكلات المتعلقة بالميراث</li> </ul>	2	
القدرة على فحص العوامل الضمنية لتعددية قانون الأحوال الشخصية لمختلف المجتمعات في الدولة، وشرح مبررات التعديلات المتعاقبة.	10	

مخرجات التعلّم	الكفاءات (حسب تسلسل الأرقام في قائمة الكفاءات الأساسية)	المادة
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على وصف تنظيم المحاكم الإدارية ونطاق صلاحيتها</li> <li>القدرة على التعرف على تطوّر مختلف مدارس الفقه والقضاء ضمن القانون المقارن</li> </ul>	2	القضاء الإداري
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على تحديد نقاط القانون التي تقع ضمن نطاق اختصاص المحاكم الإدارية في مجموعة من الظروف، و تحديد الإجراء المناسب</li> <li>القدرة على صياغة لائحة دعوى من أجل المراجعة القضائية لقرارات إدارية</li> </ul>	5 ب	
القدرة على تقييم قرارات المحكمة الإدارية المتعلقة بحقوق الإنسان ومبادئ سيادة القانون	12	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على شرح أحكام ومبادئ أصول المحاكمات المدنية واختصاص المحاكم والسلطات ذات الصلة</li> </ul>	2	أصول المحاكمات المدنية
القدرة على حل المشكلات المتعلقة بتحديد الإجراء القانوني المناسب، وإجراء مراجعة ناقدة لنهج إجرائي معين (حقيقي أو افتراضي)	5 ب	
القدرة على جمع قرارات المحاكم من خلال المصادر الإلكترونية، وشرح العناصر القانونية والمنطقية الموجودة في النتائج والاستنتاجات	8	
إثبات جوانب أصول المحاكمات المدنية من منظور أخلاقي	13	
القدرة على إظهار فهم النزاع موضوع النقاش في ظروف معينة، وتحديد الإجراء المناسب من منظور المسؤولية المهنية	14	
القدرة على إجراء بحث بسيط على شبكة الإنترنت باستخدام لغة ثانية.	8	
القدرة على استخدام المواد بلغة ثانية.	9 ب	مصطلحات قانونية بلغة أجنبية
<b>السنة الأكاديمية 3/ الفصل الثاني</b>		
القدرة على شرح عناصر جرائم محددة ضد الأشخاص أو الأموال	2	القانون الجنائي - القسم الخاص
القدرة على اكتشاف الميول الإجرامية في ظروف معينة بناءً على استنتاج قانوني ونتائج منطقية	5 ا	
القدرة على تحديد طرق الإثبات في الشؤون المدنية والتجارية، والمبادئ الموضوعية والإجرائية	2	قانون البيّنات
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على حل المشكلات الأساسية فيما يتعلق بمقبولية الدليل</li> <li>القدرة على بيان الأحكام المنطقية المرتبطة بتقييم القرائن</li> </ul>	5 ا	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على مقارنة الأحكام المطبقة على ضرائب الأفراد ومختلف أنواع الهيئات</li> <li>القدرة على تحديد السلطات الضريبية ذات الصلة ونطاق سلطاتها وصلاحياتها</li> </ul>	2	التشريع الضريبي

مخرجات التعلم	الكفاءات (حسب تسلسل الأرقام في قائمة الكفاءات الأساسية)	المادة
القدرة على تمييز والبحث في الأدوات التشريعية المختلفة، والتشريعات الفرعية الصادرة والمنشورة بطرق قانونية مختلفة	4	
القدرة على تمييز وإيضاح الحقائق المتعلقة بالضرائب في نشاط اقتصادي معين، الصفة القانونية لعمل تجاري، والمعاملات من أجل تحديد الإجراء القانوني المناسب بناء عليها	5 ، 7 ب	
القدرة على وضع سياسة ضريبية جديدة وتوقع نتائجها المحتملة على الأعمال التجارية وعلى دافعي الضرائب بشكل عام	3 ب، 10	
القدرة على شرح إطار النظام المصرفي على الصعيدين المحلي و الدولي	2	العمليات المصرفية
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على نقد الأساس النظري للنظام المصرفي</li> <li>القدرة على تحليل وتطبيق قانون البنوك في العلاقات القائمة بين العملاء وأصحاب البنوك.</li> </ul>	3 ب	
القدرة على إجراء بحث مستقل في مجالي الأنظمة المصرفية وقانون البنوك باستخدام مصادر إلكترونية ومكتبات.	4	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على شرح مفهوم ومبادئ التحكيم كطريقة لحل النزاعات</li> <li>القدرة على تحديد أهم الأدوات القانونية التي تنظم التحكيم على الصعيدين المحلي والدولي</li> </ul>	2	قانون التحكيم
القدرة على الاختيار بين التحكيم المؤسسي والتحكيم المؤقت، وصياغة شروط التحكيم المناسبة	3 ب	
القدرة على كتابة العريضة اللازمة لإجراءات التحكيم	9 أ	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على مناقشة - بشكل أخلاقي مع إقامة الدليل - القضايا التي تشكل تحدياً للمحكمين على أساس انعدام الاستقلالية أو الانحياز</li> </ul>	14	
<b>السنة الأكاديمية 4/ الفصل الأول</b>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على وصف اختصاص المحاكم الدستورية</li> <li>القدرة على مقارنة الوظيفة التفسيرية للمحكمة الدستورية مع صلاحيتها لتعديل دستورية السلطة التنفيذية والبرلمان</li> </ul>	2	المحاكم الدستورية
القدرة على شرح قرارات المحاكم الدستورية.	9 أ	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على تمييز أساليب تحديد القانون المعمول به في العلاقات الدولية الخاصة</li> <li>القدرة على شرح أسس اختصاص المحكمة في النزاعات الدولية</li> </ul>	2	القانون الدولي الخاص
القدرة على حل المشكلات المعقدة المتعلقة بالتكليف الإشكالي للعلاقات والمؤسسات القانونية وعلاقتها بالقواعد المحلية والدولية	3 ب	

مخرجات التعلّم	الكفاءات (حسب تسلسل الأرقام في قائمة الكفاءات الأساسية)	المادة
القدرة على مناقشة القضايا المثيرة للجدل في القانون الدولي الخاص والسياسة العامة	7 ب	
• القدرة على تحديد أحكام ومبادئ أصول المحاكمات الجزائية، واختصاص المحاكم والسلطات ذات الصلة	2	قانون أصول المحاكمات الجزائية
القدرة على حل المشكلات المتعلقة بتحديد الإجراء القانوني الجزائي المناسب، وعلى المراجعة الناقدة لأسلوب إجرائي معين (حقيقي أو افتراضي)	5 ب	
القدرة على جمع قرارات المحكمة من خلال المصادر الإلكترونية، وشرح العناصر القانونية والمنطقية الموجودة في النتائج والاستنتاجات	8	
• القدرة على دعم جوانب الإجراءات الجزائية من منظور أخلاقي • القدرة على تمييز جوانب المسؤولية الاجتماعية والمهنية في أصول المحاكمات الجزائية	13	
القدرة على إظهار التقدير للمسؤولية المهنية من خلال تمثيل مصالح المتهمين أو الضحايا، عن طريق تقديم حالات واقعية من قانون السوابق القضائية	14	
• القدرة على شرح القواعد القانونية لتنفيذ الالتزامات والحجوزات وتصفية ممتلكات المدينين	2	التنفيذ الجبري
القدرة على تحديد الإجراء المناسب فيما يتعلق بحماية مصالح الدائنين وكذلك إجراءات التنفيذ والطعن في قرارات قاضي التنفيذ	5 ب	
القدرة على تعريف وتحديد نطاق قانون الملكية	1	قانون الملكية
القدرة على إيضاح تصنيف العقارات	2	
القدرة على حل المشكلات المتعلقة بقانون الملكية	3 أ	
القدرة على معرفة المشاكل الشائعة المتعلقة بالملكية والحقوق الفعلية واقتراح الإصلاح القانوني الممكن	3 ب	
• القدرة على تمييز الأنظمة القانونية المختلفة • القدرة على إجراء مقارنة لأوجه الشبه والاختلاف بين أهم عناصر النظام القانوني المحلي والأجنبي فيما يتعلق بموضوع معين	1	القانون المقارن
القدرة على تحليل وتفسير وعرض الاختلافات بين الأنظمة القانونية المختلفة	7 أ	
القدرة على استخدام المواد بلغة ثانية	9 ب	
<b>السنة الأكاديمية 4 / الفصل الثاني</b>		
القدرة على قراءة وتحليل الأحكام القضائية والكتابات الأكاديمية بشكل فعال	3 ب	تطبيقات قضائية
القدرة - بشكل فردي أو كفريق - على إتمام مهام البحث وتفسير الأحكام القانونية وتطبيقها	6	



مخرجات التعلم	الكفاءات (حسب تسلسل الأرقام في قائمة الكفاءات الأساسية)	المادة
القدرة على كتابة مذكرات ولوائح قانونية وغيرها من أشكال النصوص القانونية، بما فيها الاقتباسات، بطريقة مهنية وسليمة وباستخدام لغة ومصطلحات قانونية	19 أ	
القدرة على إعطاء الأولوية لبعض المهام المنجزة ضمن مجموعات أو بشكل فردي خلال الفترة الزمنية ذاتها، وتسليمها في الموعد المحدد	11	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على معرفة مبادئ المسؤولية المهنية</li> <li>القدرة على تحديد مواطن النزاع موضوع النقاش</li> </ul>	14	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على بيان العلاقة بين الأنظمة القانونية التي تحكم المعاملات التجارية الدولية المتعلقة بحركة السفن والبضائع والأشخاص في الوسطين الجوي والبحري</li> <li>القدرة على إعطاء وصف ناقد لجهود توحيد القانون البحري والقانون الجوي وقانون الفضاء من خلال تبني معاهدات واتفاقيات دولية</li> <li>القدرة على شرح مبادئ المسؤولية فيما يتعلق بالنشاطات البحرية والفضائية</li> </ul>	2	القانون الجوي والبحري
القدرة على إبداء الرأي من خلال عمل فريق فيما يتعلق بالأفكار والنقاشات المعقدة وربطها بالفضايا والظروف الموجودة في الاقتصاد السياسي العالمي المعاصر	6	
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على تحديد مختلف أنواع حقوق الملكية الفكرية</li> <li>القدرة على شرح المبادئ والأحكام التي تحكم كل نوع من أنواع حقوق الملكية الفكرية</li> </ul>	2	حقوق الملكية الفكرية
<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على إجراء النقاشات مع أو ضد السياسة التشريعية الخاصة بنطاق حماية وإجراءات التنفيذ</li> <li>القدرة على التفكير الناقد بشأن الجوانب الاقتصادية والأخلاقية الخاصة بالحماية القانونية وانتهاكات حقوق ملكية فكرية معينة</li> </ul>	7 ب	
القدرة على تعريف الإفلاس وشرح أحكامه وتبعاته للتجار الأفراد وللشركات التجارية ولأطراف الأخرى مثل الموظفين والدائنين	2	الإفلاس
القدرة على تحديد نواحي التوازن الإشكالي بين المفلس والدائنين، واقتراح حلول وسياسات بديلة	3 ب	



## ز

### العبء الدراسي للطلاب

إن توفير التعليم المبني على الكفاءة في برامج القانون - كما صوّرتَه صحيفة المواصفات الأساسية / ملف توصيف الدرجة العلمية - لن يسفر عن اكتساب الطلاب للكفاءات الخاصة ما لم يمارسوا نشاطات التعلّم المناسبة التي يمكنهم استكمالها خلال الوقت المخصص للتعلّم. وهذا يُحتمّ على المُدرّسين أن يبنوا خطط مساقاتهم بناءً على وقت الطالب لضمان حصول الطالب على فرصة جيدة لتحقيق (على أمل أن يحقق) كافة مخرجات التعلّم الخاصة بكل مادة. لذلك من الضروري تقدير الوقت الذي يحتاجه الطالب لاستكمال متطلبات المساقات التي تُدرّس خلال الفصل الدراسي الواحد.

ولأنّ الجامعات المشاركة تستخدم نظام الساعات لقياس مساقاتها دون تحديد أداة لقياس وقت العبء الدراسي للطلاب بشكل رسمي، تم توجيه استبانة إلى كل من المدرسين والطلاب في فصل معين (الفصل الأول من السنة الثالثة) لمعرفة ملاحظات المدرس والطلاب حول العبء الدراسي المقاس بالوقت.

اشتملت الاستبانة، من ضمن ما اشتملت عليه، على أسئلة موجهة للمستجيبين حول هذه القضايا: عدد الساعات الفعلية الخاصة بمساق معين خلال الأسبوع الواحد، الوقت الذي يحتاجه الطالب العادي في الأسبوع لاستكمال متطلبات المساق، ونشاطات العمل المستقل للطلاب والوقت اللازم لاستكمال كل واحد منها في الأسبوع. كشف تحليل نتائج الدراسة أنّ العبء الدراسي للطلاب اعتُبرَ عاليًا. أفاد الطلاب بأنّ طالب القانون يحتاج إلى ما يقارب 69 ساعة دراسة في الأسبوع، بينما أشار المدرّسون إلى رقم أعلى يقترب من 71 ساعة في الأسبوع.

يمكن تفسير نتائج الدراسة على أساس انتهاء التعليم النظري الذي يتم تصميمه وتنفيذه بناءً على منظور المدرّس، كما هوسائد في معظم الجامعات المشاركة. إنّ التركيز على محتوى المساق الذي يعطى من خلال المحاضرات عادة ما يجعل المدرس: يزيد العبء على الطلاب بإعطائهم كلاً هائلاً من المواد المطبوعة، ويتوقع من الطالب حفظها دون حساب الوقت الذي يحتاجه لاستكمال متطلبات المساق.

إضافة إلى ذلك، إنّ عدم وجود تنسيق كافٍ بين المدرّسين المسؤولين عن المساقات ذات نفس المستوى التعليمي (مثل طلاب الفصل الأول من السنة الثالثة) قد يؤدي إلى تحميل الطلاب عبئاً دراسياً إضافياً دون إيلاء أي اعتبار لمتطلبات المساقات الأخرى.

كما أنّ هناك قضية تنظيمية ذات صلة هنا، و هي أن بعض الجامعات تسمح للطلاب لتسجيل 18 ساعة في الفصل. فإذا كانت كل ساعة معتمدة تتضمن ساعة صفية واحدة وساعتين من العمل المستقل في الأسبوع، فإن الطالب الذي سجل 18 ساعة يتوقع منه أن يدرس 54 ساعة في الأسبوع.

لقد وجدت مجموعة تخصص القانون أنّ مقدار الوقت الخاص بالعبء الدراسي للطلاب كما دلّت عليه الاستبانة عالٍ جداً بالنسبة لتعليم مُجدٍ مبني على الكفاءة. ولذلك ناقش أعضاء المجموعة آلية حساب الوقت الملائم لقياس العبء الدراسي للطلاب خلال الفصل الواحد.

تعتمد هذه الآلية على مفهوم ”الطالب العادي“، لأنّ الطلاب يختلفون من حيث قدراتهم والوقت الفعلي الذي يحتاجه كل واحد منهم لإكمال مهمة معينة. كذلك اعتبرت المجموعة أنّ الطالب العادي لا يدرس بشكل مُجدٍ أكثر من 40 ساعة في الأسبوع. لهذا، تم تحديد عدد افتراضي للساعات الأسبوعية عند 40.

ولحساب وقت العبء الدراسي للطلاب في الفصل الواحد، يُنصح باتباع الخطوات التالية:

- (أ) تحديد العدد الافتراضي للساعات الأسبوعية خلال الفصل بما فيها وقت الاختبار.
- (ب) ضرب عدد الأسابيع في 40 ساعة لتحديد الساعات الافتراضية التي يحتاجها الطالب العادي في الفصل لاستكمال متطلبات المساق.
- (ج) بناءً على هذا، فإن الساعات الافتراضية في الجامعات المشاركة، حيث يتكون الفصل من 15 أسبوعاً، ستكون 600 ساعة، بينما في الجامعات التي يتكون فيها الفصل من 16 أسبوعاً، يبلغ عدد الساعات الافتراضية نحو 640 ساعة.
- (د) تحديد نشاطات المساق (مثل، القراءة، المقالات، المهام، الخ.) وتقدير الوقت الذي يحتاجه الطالب العادي لاستكمال كل نشاط. كما يجب توخي الحذر عند اختيار المواد المطبوعة الشاملة وسهولة القراءة بالنسبة للطالب العادي. وهذا يتضمن أسلوب الكتابة، مستوى اللغة، كثافة الأفكار والمعلومات.
- (د) التنسيق مع باقي المدرسين الذين يدرّسون طلاب المستوى الدراسي نفسه من أجل ضمان أنّ لا يتجاوز مقدار الوقت المحسوب لكافة المساقات الساعات الافتراضية المحددة في الأسبوع الواحد.

يجب أن يتم هذا التنسيق بروح الزمالة. والفائدة منه هي أنّ كل مدرس سوف يتأكد من أنّ مساقه يحقق مخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج.

إذا ما تم قياس وقت العبء الدراسي للطلاب، يجب إبلاغ هيئة التدريس والطلاب به بشفافية وبأسلوب سهل. وعلى وجه الخصوص، يجب على المدرسين أن يدخلوا، في بداية الفصل، في نقاش مع الطلاب حول نشاطات المساق والوقت المُقدّر لدراساتهم ولإرشادهم بشأن الكفاءات ومخرجات التعلم المرتبطة بكل نشاط. وفي نهاية الفصل، يتوجب على المدرس أن يناقش مع الطلاب العبء الدراسي الفعلي

والموقت الذي احتاجوا إليه لاستكمال متطلبات الساق. يمكن تعديل الخطة الدراسية للفصل التالي بناءً على ذلك.

يُعتقد أنّ اتباع هذه الطريقة سيضمن تحقيق الطلاب لمخرجات التعلّم المحددة في ملف توصيف الدرجة العلمية. وبالتالي، يمكن مقارنة المساقات واعتمادها بين الجامعات. كما سيتمّ تيسير المقارنة بين المعدل بالأرقام ودرجات التقدير حسب النظام الأوروبي التراكمي للساعات المعتمدة (مثل: أ، ب، ج).





